

77506.

متن تهذيب المنطق والكلام

للعامة الثاني سعد
الدين التفنازاني

وعلى قسم الكلام تعليقات جمعها حضرة الفاضل
الشيخ عبد القادر معروف الكردي
السندجي من تحريرات أفاضل
المحققين



(حقوق طبع هذا المتن مع التعليقات محفوظة له)

﴿الطبعة الاولى﴾

سنة ١٣٣٠ هـ
م ١٩١٢

مطبعة السعدية بكار محاطة بضر

* مقدمة للناس *

اعلموا اخواني وفقني الله واياكم لما يحب ويرضى اني
 لما تحركت بي دواعي الهمم الى نشر الكتب العلمية وبذل
 النفقات في سبيل ذلك ورأيت متن التهذيب السعدي الذي
 هو من أعظم ما وضع لطلاب العلم من الموجزات * وخير
 ما أخرج للناس من المختصرات * قد لعبت به أيدي التقطيع
 والتفريق * وعبثت متصرفه فيه عوامل التشيت والتزيق *
 إذ أفرد منطقته عن كلامه * وأبعد موزنه عن ميزانه * قت
 منبعثاً بتلك الهمم البواعث الى نشره تاماً كاملاً رغبة في تمام
 الفائدة وجمعاً بين المقصود وما هو له كالتمهيد والمقدمة * وقد
 وضعنا جملة نافعة من ابحاث الفضلاء على قسم الكلام تنميها
 للمرام وتكميلاً لفائدة أولى الافهام * جمعناها من تصانيف
 المحققين الاعلام * وبما أننا قد حصلنا على شرح جميل الوضع
 جليل النفع لبعض أكابر المحققين الكرام * على قسم المنطق
 والميزان وعز مناعلي نشره فلم نر وضع شيء من التعليقات على
 هذا القسم نسأل الله أن يوفقنا الى الاتمام والاتقان انه خير
 من أعان من به قد استعان عبد القادر معروف الكردي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا سواء الطريق . وجعل لنا التوفيق
 خير رفيق والصلاة والسلام على من أرسله هدى هو بالاهتداء
 حقيق ونورا به الاقضاء يليق . وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا في
 مناهج الصدق بالتصديق . وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق
 * وبعد * فهذا غاية تهذيب الكلام . في تحرير المنطق
 والكلام . وتقريب المرام . من تقرير عقائد الاسلام .
 جعلته تبصرة لدى الافهام وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من
 ذوى الافهام . سيما الولد الأعز الحفي الحرى بالا كرام . سمي
 حبيب الله عليه التحية والسلام . لا زال له من التوفيق
 قوام . ومن التأيد عصام . وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

﴿ القسم الأول في المنطق ﴾

مقدمة

العلم ان كان ادعانا للنسبة فتصديق والا فتصور
وينقسمان بالضرورة الى الضرورة والا كتساب بالنظر وهو
ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج
الى قانون يعصم عنه وهو المنطق . وموضوعه المعلوم التصوري
والتصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصوري فيسمي
معرفا أو تصديقي فيسمي حجة

﴿ فصل ﴾

دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه
تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلا أو عرفا
وتلزمهما المطابقة ولو تقديرًا ولا عكس

﴿ فصل ﴾

والموضوع له ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى
فركب اما تام خبر أو انشاء واما ناقص تقيدي أو غيره والا
ففرد وهو ان استقل فع الدلالة بهيئته على أحد الازمنة

كلمة وبدونها اسم والا فأداة وأيضا ان اتحد معناه فع تشخصه
وضعا علم وبدونه متواطئ ان استوت افراده ومشكك ان
تفاوتت اما بأولية أو أولوية وان كثر معناه فان وضع لكل
فشترك والا فان اشتهر في الثاني فنقول ينسب الى الناقل
والا حقيقة ومجاز

﴿ فصل ﴾

المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين جزئي
والا فكل امتنعت افراده أو أمكنت ولم توجدا ووجد
الواحد فقط مع امكان الغير أو امتناعه أو الكثير مع التناهي
أو عدمه والكيان ان تفارقا كليا فتباينان والا فان تصادقا
كليا من الجانبين فتساويان وتقيضاهما كذلك أو من جانب
فأعم وأخص مطلقا وتقيضاهما بالعكس والا فن وجه وبين
تقيضيهما تباين جزئي كالتباينين وقد يقال الجزئي للاخص
وهو أعم (والكليات خمس) الاول الجنس وهو المقول على
الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ماهوفان كان الجواب عن
الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل
وقريب كالحوان والا فبعيد كالجسم النامي . الثاني النوع وهو

المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال
على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
ما هو ويختص هذا النوع باسم الاضافي كالأول بالحقيقي
ويبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفاقمهما في
الحيوان والنقطة * ثم الاجناس تترتب متصاعدة الى العالي
ويسمى جنس الاجناس * والأنواع قد تترتب متنازلة الى
السافل ويسمى نوع الأنواع وما بينهما متوسطات . الثالث
الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في
ذاته فان ميز عن المشارك في الجنس القريب فقريب أو البعيد
فبعيد واذا نسب الي ما يميزه فقوّم والى ما يميز عنه فقسم
والمقوّم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس .
الرابع الخاصة وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت
حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً . الخامس العرض العام
وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع
انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية أو الى الوجود
ثم اللازم اما بين يلزم من تصوره تصور الملزوم أو من
تصورهما الجزم باللزوم أو غير بين وهو بخلافه الا فعرض

مفارق يدوم أو يزول بسرعة أو ببطء
* خاتمة * مفهوم الكلّي يسمى كلياً منطقياً ومعرّضه
طبيعياً والمجموع عقلياً وكذا الأنواع الخمسة والحق وجود
الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه

* فصل في المعرف وأقسامه *

معرف الشيء ما يقال لافادة تصوره فيشترط أن
يكون مساوياً أجلى فلا يصح التعريف بالأعم والأخص .
والمساوي معرفة والاخفى . والتعريف بالفصل القريب حد
ويانخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص
ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام وقد أجز في الناقص أن
يكون أعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

* المقصد الثاني في التصديقات *

القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم
فيها بثبوت شيء أو نفيه عنه فعملية موجبة وسالبة
ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولاً والدال
على النسبة رابطة وقد استعير لها هو والا فشرطية ويسمى
الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع في العملية ان كان

شخصيا سميت القضية مخصوصة وان كان نفس الحقيقة
 فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا أو بعضا فمحسورة
 كلية أو جزئية وما به البيان سوراً والا فهملة وتلازم
 الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي
 الخارجية أو مقدرا فالحقيقية أو ذهنا فالذهنية وقد يجعل
 حرف السلب جزأ من جزء فيسمى معدولا وقد يصرح بكيفية
 النسبة فوجهة وما به البيان جهة فان كان الحكم في القضية
 بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورة مطلقة
 أو مادام وصفه فشرطية عامة أو في وقت معين قوقية
 مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها مادام الذات
 فدائمة مطلقة أو ما دام الوصف فعرفية عامة أو بفعاليتها
 فالمطلقة العامة أو بعدم ضرورة خلافها فالممكنة العامة
 فهذه بسائط وقد تقيد العامتان والوقيتان المطلقتان
 بالادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
 والوقية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة بالضرورة
 الذاتية فتسمى الوجودية اللازمة أو بالادوام الذاتي
 وتسمى الوجودية الدائمة وقد تقيد الممكنة العامة بلا

ضرورة الجانب الموافق أيضا وتسمى الممكنة الخاصة وهذه
 مركبات لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة والا ضرورة
 اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية
 لما قيد بهما

﴿ فصل في أقسام الشرطية ﴾

الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير
 أخرى أو نفيها لزومية ان كان ذلك لعلاقة والاتفاقية
 ومنفصلة ان حكم فيها بتنا في نسبتين أو لا تناهيهما صدقا
 وكذبا وهي الحقيقية أو صدقا فقط فنانعة الجمع أو كذبا فقط
 فنانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافي لذات الجزأين
 والاتفاقية. ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع
 التقادير للمقدم فكلية أو بعضها مطلقا فجزئية أو معينة
 فشخصية والا فهملة وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان
 محليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان الا انهما
 خرجتا بزيادة اداة الاتصال والانفصال عن التمام

﴿ فصل في التناقص ﴾

التناقص اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق

كل كذب الأخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف في
الكيف والكم والجهة والاتحاد فيما عداها والنقيض
للضرورة الممكنة العامة والدائمة المطلقة العامة والمشرطة
العامة الحينية الممكنة والعرفية العامة الحينية المطلقة والمركب
المفهوم المردد بين تقيضي الجزأين لكن في الجزئية بالنسبة
الى كل فرد

﴿ فصل ﴾

العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق
والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول
أو التالي والسالبة الكلية تنعكس كلية والا لزم سلب الشيء
عن نفسه والجزئية لا تنعكس أصلا لجواز عموم الموضوع
أو المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمات
والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقيتان
والوجوديتان المطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس
للممكنتين ومن السوالب تنعكس الدائمات دائمة والعامتان
عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة في البعض والبيان في
الكل ان تقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس
للوقاي بالنقض

﴿ فصل ﴾

عكس النقيض تبديل تقيضي الطرفين مع بقاء الصدق
والكيف أو جعل تقيض الثاني أولا مع مخالفة الكيف
وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوى
وبالعكس والبيان البيان والنقض النقض وبين انعكاس
الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا والسالبة الجزئية ثمة الى
العرفية الخاصة

﴿ فصل في القياس ﴾

القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر فان
كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائي والافاقتراحي حملي
أو شرطي وموضوع المطلوب من الحملي يسمى أصغر ومحموله
أكبر والمكرر أوسط وما فيها الأصغر الصغرى والأكبر
الكبرى والهيئة شكلا والوسط اما محمول الصغرى
موضوع الكبرى هو الشكل الاول أو محمولها فالثاني أو
موضوعها فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط في
الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى لينتج الموجبتان

مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى أما مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع ضرورية أو مع كبرى مشروطة لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية بالخلف أو عكس الكبرى أو الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احدهما لينتج الموجبتان مع الموجبة أو بالعكس موجبة جزئية أو مع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف أو عكس الصغرى أو عكس الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع إيجابهما مع كلية الصغرى أو اختلافهما مع كلية احدهما لينتج الموجبة الكلية مع الأربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكلتيهما مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن سلب والافسالة بالخلف أو بعكس الترتيب ثم النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالرد الى الثاني بعكس الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى

* فصل *

الشرطي من الاقتراني اما ان يتركب من المتصلتين أو منفصلتين أو من حملية أو متصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة وتنعقد فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول

* فصل *

الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي والحقيقية وضع كل كناعة الجمع ورفع كناعة الخلو وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصده اثبات المطلوب بإبطال تقيضه ومرجعه الى استثنائي واقتراني

* (فصل) *

الاستقراء تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة جزئي لا آخر في علة الحكم ليثبت فيه والعمدة في طريقه الدوران والترديد

* (فصل في القياس) *

اما برهاني وهو ما يتألف من اليقينيات وأصولها الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والنظريات ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن

علة لها في الواقع فلمي والا فاني واما جد لي يتألف من
المشهورات والمسلّمات واما خطابي يتألف من المقبولات
والمظنونات واما شعري يتألف من الخيلات واما فسفي
يتألف من الوهميات والمشبّهات

﴿ فصل ﴾

أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات والمباني وهي حدود
الموضوعات وأجزاؤها وأعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة
يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم
وموضوعاتها موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو
متركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذاتها وقد تقال
المباني لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات أيضا لما يتوقف
عليه الشروع بوجه الخبرة والله اعلم بالصواب



﴿ هذا قسم ^(١) الكلام من التهذيب

وعلى الستة وقع التبويب ﴾

(الباب الأول في المقدمة)

الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن ^(٢) الأدلة اليقينية
وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق بذلك والعلم لا يحد ^(٣)
والتفسير له بمثل حصول صورة الشيء في العقل أو الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت أو صفة يتجلى ^(٤) بها المذكور لمن

(١) قوله قسم الكلام أي المعلوم من قوله سابقا هذا غاية تهذيب
الكلام في تحرير المنطق والكلام والاضافة من أضافه الدال إلى المدلول
وأما لم يقل القسم الثاني من التهذيب في علم الكلام كما قال في المنطق
حيث غنن بقوله الأول في المنطق اختصارا في العبارة مع التفنن
ومراعات السجع (٢) قوله عن الأدلة إلخ أي المكتسب منها وأما
اشتراط اليقين في أدلة العقائد لانه لا عبرة بالظن فيها وخرج بذلك القيد
اعتقاد المقلد وما لم يكن مكتسب (٣) قوله لا يحد قيل لوضوحه
وقيل لخفاءه والظاهر من عبارة المصنف الأول (٤) قوله يتجلى
أي ينكشف ويتضح وقوله المذكور أي ما من شأنه أن يذكر

قامت هي به أو ادراك المركب أو الكلي تنبيه على اختلاف^(١)
الاصطلاحات وحقيقة النظر حركة النفس في المعقولات
عودا على بدء لتحصيل المجهول وكونه مفيدا للعلم في الجملة
ولو في الالهيات وبدون المعلم ضروري والمنكر معاند
كالسوفسطائي المنكر للحسيات أو الاوليات أو كليهما
وهل هو بطريق العادة أو التوليد أو الوجوب فيه خلاف
والنظر في معرفة الله تعالى واجب بالنص والاجماع ولكونه
مقدمة للمعرفة الواجبة عندنا بذلك وعند المعتزلة لكونها
دافعة لضرر خوف العقاب قالوا لولم يجب الا شرعاً لما صح
الزام النظر في المعجزة لعدم الوجوب قبل ثبوت^(٢) الشرع

(١) قوله على اختلاف الاصطلاحات فان الاول لبيان ما اصطلح
عليه في بعض فنون الحكمة من التعميم والثاني لبيان اصطلاح
اختصاصه بما عد الظن والجهل المركب والتقييد والثالث لبيان اصطلاح
اختصاصه باليقين والرابع لبيان اصطلاح اختصاص العلم بالمركبات
والكليات والمعرفة بالبسائط والجزئيات (٢) قوله لعدم الوجوب
قبل ثبوت الشرع حاصل استدلالهم انه لو كان وجوب النظر شرعياً
لكان للمكلف اذا أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالنظر أن يقول

ورد^(١) بان المتوقف على الشرع هو العلم بالوجوب لانفس
الوجوب ثم انها أول الوجبات المقصودة لتوقف البواقي
عليها والنظر فيها وسيلة اليها فيجب لذلك * والدليل ما يمكن ان
يتوصل بالنظر فيه الى حكم وقد ينخص بالجازم فيقابله الامارة
ثم ان توقف على نقل فنقل والا فعقل وقد يستفاد منه بمعونة
القرائن القطع ولا يثبت ما استوى طرفاه عند العقل الا
بالنقل وما يتوقف النقل عليه لا يثبت الا بالعقل
(الباب الثاني في الأمور العامة)

تصور الوجود^(٢) ضروري والتعريف بالكون والتحقيق
والشيئية لفظي^(٣) ينه على اشتراكه معني صحة التقسيم الى الواجب

لا أنظر مالم يجب على ولا يجب على مالم يثبت الشرع عندي
(١) قوله ورد الخ حاصل الجواب ان صحة الزام النظر انما يتوقف
على وجوب النظر في نفس الامر لا على العلم بوجوب النظر ووجوب
النظر في نفس الامر انما يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر فقوله
ولا يجب على مالم يثبت الشرع عندي ممنوع (٢) قوله تصور الوجود
ضروري احتج عليه بان التصديق بقولنا الشيء اما موجود أو معدوم
بديهى لا يتوقف على كسب أصلاً فدل ذلك على بداهة تصور مفرداته

وغيره والجزم به مع التردد في الخصوصية وتتمام الحصر في الوجود والمعدوم وعلى زيادته على الماهية ذهنا صحة سلبه عنها وإفادة جملة عليها واكتساب ثبوته لها والحكماء على أن حقيقة الواجب وجود خاص قائم بنفسه مقيم لغيره مخالف لوجود الممكن في حقيقته ولذا صح تفرد^(١) بالقيام بالماهية ذهنا لا عينيا كيباض الجسم مشارك له في عارض الكون المقول على الموجودات بالتشكيك كالنور على الأنوار وما يقال أنه في الكل نفس الماهية فبمعنى أنه لا يفرد كل بتحقيق على حدة في الخارج وإنما هو في العقل * ثم الوجود ينقسم إلى العيني والذهني حقيقة وإلى اللفظي والخطي مجازا إذ ليس في اللفظ والخط من الإنسان الشخص والماهية كما في الخارج

(١) قوله ولذا إلخ أي لكون الوجود الوجودي مخالفا بالحقيقة للوجود الامكاني صح. تفرد الوجود الامكاني بالقيام بالماهية قياما ذهنيا دون الوجود الوجودي وهذا جواب عن سؤال تقريره أن التجرد عن الماهية اما لذات الوجود فيكون كل وجود مجردا وليس الوجود الامكاني كذلك واما لامر غير الذات فتكون الواجب في تجرده معلولا وهو محال وقوله كيباض الجسم تمثيل للمعنى لا للنفي

والذهن بل الاسم وصورته * والدليل على الذهني أنا نتعلل مالا ثبوت له في الخارج إذ نحكم على الممتنعات إيجابا ونجهد من المفهومات كليا ومن القضايا حقيقة فالتعقل أن كان بالحصول في الذهن فذاك والا فلا محالة يقتضي إضافة بين العاقل والمعقول ولا تعقل إلى النفي الصرف وإذ ليس الثبوت في الخارج كان في العقل وهو وجود غير متأصل لا يقتضي الاتصاف كالمؤمن يتصور الكفر فلا يوجب الاتصاف الذهن بالاعراض حتى المتضادات ولا وجود الممتنع في الخارج لكون الذهني فيه كالماء في البيت * ثم المعقول من الوجود والشيئية ليس إلا الثبوت ومن العدم إلا النفي فالمعدوم ليس بشيء ولا ثابت ولا واسطة بينه وبين الوجود ومنهم^(١) من أثبتهما جمعا وتفرقا ويسمى الواسطة حالا ويجعل

(١) قوله ومنهم من أثبتهما أي عد المعدوم شيئا وثابتا وأثبت الواسطة فقال من أثبتهم جميعا المعلوم أن لم يتحقق في نفسه فتنفي وإن تحقق فإن كان مع ذلك له كون في الأعيان فاما بالاستقلال فهو موجود أو بالتبع كالعالمية فواسطة وإن لم يكن له كون في الأعيان فمعدوم ومن أثبت الواسطة فقط قال المعلوم أن لم يكن له ثبوت فمعدوم وإن كان له

الوجود منه اذ لو وجد تسلسل ولو عدم اتصف بالنقيض
ورد بأن وجوده عينه ونقيضه العدم لا المعدوم * قالو المعدومات
ممايزة ولا يعقل التميز بدون الثبوت والامكان ثبوتى للفرق
بين امكانه لا ولا امكان له فثبت موصوفه * قلنا التميز انما هو
عند العقل والا انتقض بالمتنعات والمركبات الخيالية وان
الفرق بين الامكان والامكان المنفى على تقدير كونه منفيا
ثابت أيضا ثم كل من الوجود والعدم قد يقع محمولا وقد
يقع رابطا ويفتقر الحمل الايجابي الى اتحاد الطرفين هوية
ليصح وتغايرهما مفهوما ليفيد صدقه يكون مطابقته لما في
نفس الامر ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا في
نفسه مع قطع النظر عن حكم الحاكم وادراك المدرك

* فصل *

ماهية الشيء ما به يحاب عن السؤال بما هو وقد تؤخذ
بشرط شيء * قسمي المخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط^(١)

ثبوت فان كان بالاستقلال فوجوده اوبالتبعية فواسطة ومن عد المعدوم
شيئا فقط قال المعلوم ان لم يتحقق فنفي وان تحقق فثابت وحينئذ ان
كان له كون في الاعيان فوجوده والا فعدم^(١) قوله وبشرط

لا شيء ويسمى المجردة ولا توجد في الازدهان فضلا عن
الاعيان ولا بشرط شيء وهي أعم من المخلوطة فتوجد لكونها
نفسها لاجزا منها لعدم التمايز وانما ذلك في العقل ثم اذا
اعتبرت معروضة لكل فهو الكلى الطبيعي وانما يوجد منه
المعروض دون العوارض مجردا عن العوارض وهي الافراد
وقد يقال الماهية بشرط لا شيء فتكون مادة للشخص
متقدمة عليه في الوجودين ثم لا خفاء في وجود الماهية
المركبة ولا بد من انتهائها الى البسيطة واحتياج بعض الاجزاء
الى بعض في المركب الحقيقي ضرورى بخلاف الاعتبارى
ومن خالف في مجعولية الماهية أراد انها من لوازم الوجود
كتناهي الاجسام لا الماهية كزوجية الأربعة والا^(١) فاحتياج
الممكن الى العلة ضرورى

لاى وقد تؤخذ وتعتبر بشرط لا شيء وتسمى المجردة أي عن العوارض
واللواحق الشخصية قوله ولا توجد في الازدهان الخ لان وجودها
في الذهن تكون محفوفة بالعوارض الذهنية قبل عليه ان الحكم
بعدم وجودها في الذهن فرع وجودها في الذهن فيلزم التناقض
وأجيب بان للعقل ان يتصورها ويصرف النظر في هذا التصور عن
اختلاطها بالعوارض الذهنية^(١) قوله والا أي وان لم توجه القول

﴿ فصل في التعيين ﴾

افراد النوع انما تميز بعوارض ربما تنتهي الى ما يفيد الهاذية فبعد تلخيص ان التعيين والتشخيص هو تلك الهاذية أو ما يفيدها أو كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة أو عدم قبوله لها وان العدمي هو المعدم أو العدم المضاف أو ما يدخل في مفهومه العدم والوجودي بخلافه وان الحقيقي ماله ثبوت في نفس الامر من غير شائبة فرض وتقدير والاعتباري بخلافه لا يشتبه ان التعيين وجودي أو عدمي

بعدم المجعولية بهذا التوجيه فلا يصح أصلاً لان احتياج الممكن الى العلة ضروري ومن أهل التحقيق والنوق من وجه هذا القول بتوجيه آخر حاصله ان القائل يريد بعدم مجعوليتها كونها أموراً اعتبارية وان الموجود حقيقة هو الموجودات وهو مذهب جمهور الحكماء والعرفاء فان الماهيات عندهم حدود والحدود عندهم سلوب والسلوب أمور تتصور من اضافتها الى الوجودات اذ الاعدام لها ضرب من التمايز بما للمضافات هي اليها من الوجودات كذلك ولهذا الضرب من التمايز لها ضرب من الثبوت ولو تصورا فقط وحاصل النتيجة انها اعتبارات ذهنية

حقيقي أو اعتباري ولا يشتبه انه انما يستند الى الفاعل القادر او الى الوجود الخارجي أو الى أسباب آخر ^(١) كنفس الماهية او المادة المتشخصة بما يلحقها من العوارض بحسب تعاقب الاستعدادات

﴿ فصل ﴾

الوجوب والامتناع والامكان معقولات تحصل من

(١) قوله أو الى اسباب آخر هذا اشارة الى مذهب الفلاسفة في التعيين وحاصله ان الموجود اما مادي أو غيره والثاني اما واجب كالباري أو ممكن وهو العقل والأول اما مادي في ذاته كالأجسام والاعراض أو مادي في التعلق كالنفوس البشرية والفلكية فغير المادي بقسمية تعينه مستند الى ماهيته فتتخصر كل ماهية في فرد لكن المعقول لما كانت ماهيات مختلفة كانت افراداً مختلفة ذوات أنواع منحصرة فيها بخلاف الواجب لما كان حقيقة واحدة كان فرداً واحداً ولم يتصور هناك تعدد أصلاً والمادي بنوعية تعينه مستند الى مادته أي محله والمراد منه المعروف في الاعراض والمادة في الأجسام والمتعلق في النفوس لانها انما تعينت بتشخصات هذا العالم الجسماني بسبب الابدان حتى قيل أنها لو وجدت في القدم لما كان لها وصف التعدد أصلاً

نسبة المفهوم الى هلية بسيطة أو مركبة وتصورها ضروري
والتعريف يمثل ضرورة الوجود أو ضرورة العدم أو لا ضرورتهما
لفظي. وينقسم كل من الأولين الى الذاتي والغيري* فالموصوف
بالذاتي من الواجب واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى أولشيء
آخر كزوجية الأربعة* ومن الممتنع ممتنع الوجود لذاته
كشريك الباري أولشيء آخر كفردية الأربعة* والموصوف
بالغيري ممكن هو واجب الوجود حين وجوده وممتنع
الوجود حين عدمه وقد يؤخذ بمعنى سلب ضرورة الوجود
أو العدم فيسمى بالامكان العام لعمومه الخاص وضرورية
الطرف الآخر. وقد يعتبر بالنظر الى الاستقبال ويسمى
بالاستقبالي ومعنى تهيؤ المادة لحصول الشيء باعتبار تحقق
الشروط شيئاً فشيئاً فيسمى بالاستعدادي وهذا مراد^(١)

(١) قوله وهذا مراد من قال الخ هذا اشارة الى تحقيق قول
الحكماء ان كل جاد زمني فهو محتاج الى مادة ومدة اما المادة فلان
كل جاد زمني فهو ممكن بامكان استعدادي غير الامكان الذاتي
العام وهو أي ذلك النوع من الامكان وجودي فانه يشتد ويضعف
ويحكم عليه بالحدوث اذ استعداد النطفة للانسانية حادث بحدوث

من قال كل حادث مفقور الى مادة تكون محلاً للامكان
ومدة بها يكون تعاقب الحوادث وانما يتم لو سلم ان كل
حادث بهذا المعنى ممكن. ثم احتياج الممكن الى المؤثر
بامتناع ترجيح أحد طرفيه بلا مرجح ضروري وهذا غير
ترجيح المختار أحد المتساويين على الآخر بلا مخصص بمحض
الارادة كالمهارب يسلك أحد الطريقين والجائع يأكل أحد
الرغيفين. فان قيل التأثير حال الوجود تحصيل الحاصل
وحال العدم جمع بين النقيضين. قلنا الممتنع تحصيل الحاصل
بتحصيل آخر والمحوج هو الامكان أو الحدوث (ولكل
وجهة) ومعنى الاحتياج اما توقف الوجود أو العدم أو
استمرارهما على أمر ما ولا تعقل أولوية بالذات لأحد الطرفين

الصورة النطقية وبالا نعدام فانها اذا صارت انساناً عاقلاً بالفعل فقد
زال ذلك الاستعداد عنها فثبت ان هذا الامكان وجودي وهو مع
هذا عرض فلا بد له من محل يقوم به وليس الا المادة فانها هي التي
توصف بقبول صورة الشيء الممكن حصوله فثبت ان كل حادث زمني
فهو ذو مادة وأما الاحتياج الى المدة فليتم فيها تدرج ذلك الاستعداد
وأخذه في الاشتداد حتى يحصل بالفعل الصورة الأخيرة

الابغنى نوع اقتضاء للوجود أو الغدم لا الى حد الوجوب وهي أيضا متتفية والا لما تحقق الطرف الآخر لاستلزامه انتفاء الاولوية الذاتية * ثم وجود الممكن مخفوف بوجوبين سابق ولاحق لانه مالم يجب لم يوجد لامتناع الترجيح بلا مرجح وحين الوجود امتنع الغدم لامتناع الجمع وهذا لا ينافي الاختيار^(١) والثلاثة بل كل ما يوصف أى فرد يفرض

(١) قوله والثلاثة أى الوجوب والامتناع والامكان ثم أن الامتناع اعتباريته أظهر من اعتباري اخوته اذ لا خفاء ولا نزاع في اعتباريته لوضوح أنه عنوان المستحيل وأما الوجوب والامكان فاستدل على اعتباريتها بأنهما لو وجدا خارجا لزما التسلسل فان القدم لو وجد لكان قديما والازم حدوث القديم اذا القدم صفته ويلزم التسلسل وكذا تقول في الباقي ولما كان هذا الحكم ساريا في كل مالو وجد فرد منه خارجا لصدق مفهومه على ذلك الفرد جعله بعضهم قانونا كليا وأشار اليه المصنف بقوله بل كل ما يوصف الخ وتوضيح ذلك أن نقول لو وجد الوجوب لكان واجبا والازم امكان الواجب أو امتناعه والامكان لو وجد لكان ممكنا والازم وجوب الممكن أو امتناعه والقدم لو وجد لكان قديما والازم حدوث القديم والحدوث لو وجد لكان حادثا والازم قدم الحادث وعلى هذا أبدا فقس

منه بمفهومه كالقدم والحدوث والوحدة والكثرة والبقاء والتعين والموصوفية اعتبارات عقلية والازم التسلسل ومعنى كون الشيء واجبا في الخارج انه بحيث اذا عقل مستندا الى الوجود لزما في العقل معقول هو الوجوب وكذا البواقي

* فصل *

القدم بمعنى عدم المسبوقية بالغير وهو الذاتي أو بالعدم وهو الزماني والحدوث بخلافه^(٢) ولاقديم بالذات سوى الله تعالى وبالزمان سوى صفاته ولزم المعتزلة كثير من الاحوال وعند الفلاسفة كثير ولا يستند القديم الى المختار لان القصد الى الابد^(٣) يقارن الغدم ضرورة ولا يمكن عدمه لكونه واجبا أو مستندا اليه ايجابا

(١) قوله والحدوث بخلافه تضمن كلامه ان الحادث الزمان هو المسبوق بالعدم دون الحادث الذاتي وفيه نظر فان كل حادث مسبوق بالعدم على ما قرره الفلاسفة قالوا الممكن له من ذاته الا يكون وله من علته أن يكون وما بالذات أقدم مما بالغير فكل ممكن فهو مسبوق بالعدم اما سبقا ذاتيا واما زمانيا فتعريف الحادث الزماني بما قرره غير مانع اللهم الا أن يراد سبقا لا يجمع فيه المتقدم والمتأخر أصلا فتدبر (٢) قوله لان القصد الخ فيه نظر لانه ان اراد بهذا التقدم

* خاتمة *

التقدم والتأخر والمغية تكون بالعلية أو بالطبع أو بالزمان أو الشرف أو الرتبة الحسية أو العقلية وضعا أو طبعا أو بالذات فسبق العدم على الحادث لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم قدم الزمان كما لا يلزم أن يكون له امكان استعدادي ليلزم قدم مادة له

* فصل *

الوحدة والكثرة من المعاني الواضحة ومقوليتهما بالتشكيك فتكون جهة الوحدة مقومة أو عارضة أو منتسبة وتسمى الوحدة في الجنس مجانسة وفي النوع نمائلة وفي الكم مساواة وفي الكيف مشابهة وفي الخاصة مشاكلة وفي الاطراف مطابقة وفي الوضع موازاة وفي النسبة مناسبة

التقدم الزماني الذي لا يجتمع فيه التأخر مع المتقدم فهذا التعليل ممنوع لجواز أن يتقدم القصد على الإيجاد كتقدم الإيجاد على الوجود وان أراد به الذاتي فسلم لكن لا ينتج المطلوب على أن الأقرب للعقل والمعقول هو أن قصد الفاعل المختار لا يصح أن يقارنه العدم أصلا لكفايته في العلية فتأمل *

ويمتنع اتحاد الاثنين ضرورة والاستدلال عليه بان اختلاف الماهيتين أو الهويتين ذاتي لا يزول ليس بأوضح من المدعي وبأنهما اما موجودان أو معدومان أو مختلفان فلا اتحاد مدفوع بأنهما موجودان بوجود واحد هو نفس الوجودين الصائرين واحدا . والغيرية تقيض هو هو وقد يخص الغيران بوجودين يجوز انفكاكهما فالجزء مع الكل ليس هو ولا غيره وكذا الصفة مع الموصوف ولذا يصح ما في الدار غير زيد وغير عشرة مع ان فيها الاجزاء والصفات الغير المحمولة فليس ^(١) المعنى انه لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب

(١) قوله فليس المعنى الخرد على صاحب المواقف فيما وجه به كلام الاشعري أعنى قوله بأن الصفات ليست عين الذات ولا غير وهذه المسألة من مشكلات هذا الفن وفيها ثلاثة مذاهب * الاول أن الصفات غير * الثاني انها عين * الثالث انها لا عين ولا غير وقد وجه صاحب المواقف هذا الثالث بان المعنى انها لا عين بحسب المفهوم ولا غير بحسب الوجود ورد المصنف هذا التوجيه بأنه انما يتم في صفات محمولة كالعالم والقادر وكذا في الاجزاء المحمولة وليس الكلام فيهما ووجهه غير صاحب المواقف بما ارتضاه المصنف وهو أن المراد بالغيرية المنفية جواز الانفكاك وهذا التوجيه ان سلم فرضا فاستدل به منقوض كما يظهر بأدنى نظر ولصعوبة التوجيه والاستدلال عليه ذهب فريق الى الراي الاول مجوزا نسبة

الوجود والتماثل الاشتراك في الصفات النفسية ولذا يسد كل منهما مسد الآخر واختلف في لزوم تبايرهما وامتناع اجتماعهما. والتضاد كون المعنيين بحيث يستحيل لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة. وعند الفلاسفة كل اثنين غير ان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والافتخالفان وهما متقابلان ان امتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فان كانا وجودين. فان كان تعقل أحدهما بالقياس الى الآخر فتضايفان والافتضادان وان لم فان قيد بكون الموضوع مستعدا للوجودى شخصه أو نوعه أو جنسه القريب أو البعيد فملكة وعدم والا فإيجاب وسلب. وقد يشترط في التضاد غاية الخلاف ويخص باسم الحقيقي والاول بالمشهورى وقد يشترط في الملكة والعدم الاستعداد للوجودى في ذلك الوقت ويخص باسم المشهورى والاول الحقيقي ولا تقابل بين الوحدة والكثرة لتباير موضوعيهما ولتقوم أحدهما بالآخر^(١)

الذات بالإيجاب الى صفاتها * (١) قوله ولتقوم أحدهما بالآخر وذلك ان الوحدة علة مقومة للكثرة اذ الكثرة عبارة عن مجتمع

❖ فصل في العلة والمعلول ❖

العلة هي ما يحتاج اليه الشيء فان كانت داخلة فوجوب الشيء معها اما بالفعل فهي صورية واما بالقوة فهي مادية وان كانت خارجة فالشيء اما بها فهي فاعلية أو لها فهي غائية ومرجع الشروط والآلات الى الفاعل. وجميع ما يتوقف عليه الشيء يسمى علة تامة وعند تمام الفاعل يجب وجود المعلول لامتناع الترجيح بلا مرجح وبالعكس لان الاحتياج من لوازم الامكان ووجوده مع انعدامها انما يتصور في المعدات كالابن بعد الاب والبناء بعد البناء والمؤثر في الوجود قد يغير المؤثر في البقاء. ووحدة المعلول بالشخص توجب وحدة الفاعل لامتناع الاحتياج والاستغناء^(١) معا ولا

وحدات ولا شيء من المتقابلين مقوم للآخر اما في الملكة والعدم فظاهر اذ العدم لا يصح مقوما واما في التضايف فلان المتضايفين معا وجودا وتعقلا واما في التضاد فلان الضد لا يجمع الضد فكيف يقومه (١) قوله لامتناع الاحتياج والاستغناء معا أى اللزوم اجتماعهما في المعلول بفرض توارد العلتين المستقلتين عليه اذ على تقدير التوارد يلزم احتياج المعلول الى كل من العلتين لتكونه علة له واستغنائه عن كل منهما ليكون

عكس لاستناد الكل الا الواجب تعالى ابتداء والاستدلال
بانه لو لم يصدر من الواحد الا الواحد لزم اتحاد السلسلة
والعلية فيما بين كل شيئين ضعيف . وتمسك المخالف بانه لو
صدر عنه شيان فمصدريته لهذا غير مصدريته لذلك فان
دخل شيء منهما فيه تركيب والا تسلسل . ورد بأنها اعتبار
عقلي وبأنه يرد على صدور الواحد (١) وقولهم المراد انه كلما
تكثر المعلول تكثر الفاعل ولو بالحيثية . ضرورة ان فاعليته
لهذا غير فاعليته لذلك لا يفيد شيئا ولا يوافق ما بنوا عليه من
امتناع تعدد أثر البسيط . ومن ان الفاعل البسيط لا يكون

الأخرى مستقلة بالعلية (١) قوله وبأنه يرد الخ هذا الجواب بعد
التسليم كون المصدرية أمرا حقيقيا فالجواب الاول بالمنع وهذا بالتسليم
ووجه التسليم ان المصدرية كما تنطق على الامر الاعتبار تطلق أيضا على
أمر حقيقي هو اشتغال العلة على خصوصيته لها بالقياس الى الأثر بحسبها
يجب الأثر ثم في هذا الجواب نظر اذ لما كان الكلام في الامر الحقيقي
جاز ان يكون ذلك الامر في صدور الواحد نفس ذلك المصدر الواحد
فلا تركيب ولا تسلسل بخلاف ما اذا صدر عنه شيان فان يكون هناك
خصوصيتان وجوديتان مستغائرتان *

قابلا لأن الفعل والقبول اثران - وقد يستدل بأن نسبة
الفاعل بالوجوب والقابل بالامكان - ورد بعد التسليم بأنه
لا امتناع في الوجوب واللاجوب بجهتين

* فصل *

يجوز دوام أفعال القوى الجسمانية بخلق الله تعالى .
وعند الفلاسفة يلزم تنهاؤها بحسب الشدة والمدة والمدة
لأن القسري يختلف باختلاف القابل والطبيعي باختلاف
الفاعل فاذا فرض في حركتهما الاتحاد في المبدأ تفاوت
الجانب الآخر ورد بعد تسليم التأثير بأنه انما يتم لو كانت
القوة بقدر الحجم

* فصل *

يستحيل الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه
لان امتناع تقدم الشيء على نفسه ضروري والتسلسل هو
تراقبي (١) معروضي العلية والمعلوليه لا الى نهاية لأن المؤثر

(١) قوله هو تراقي اي بأن يكون كل ما هو معروض للعلية
معروضا للمعلولية ولا ينتهي الى معروض للعلية لا يكون
معروضا للمعلولية *

المستقل للجملة ليس نفسها ولا جزءاً منها للدور^(١) بل خارجاً واجباً^(٢) يوجب شيئاً من الجملة فينقطع ولأننا نفصل من السلسلة جملة بنقصان واحد ثم نطبق بين الجملتين فإن وقع بازاء كل جزء من التامة جزء من الناقصة لزم تساوى الكل والجزء والا انقطعت الناقصة فتناهت التامة ولأنها لما اشتملت على معلول محض لزم اشتغالها على علة محضة تحقيقاً للتكافؤ ولأننا نجعل كلامنا من الآحاد التي فوقه متعدد باعتبار وصفي العلية والمعلولية ثم نطبق بين وصفي العلية والمعلولية فيلزم لضرورة سبق العلة زيادة العلية وتتناهيان ولأنه لو انقسمت بمساويين فزوج والا ففرد وكل منهما أقل بواحد مما فوقه فتتناهيان

*
*

(١) قوله للدور أى لان علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها ومن جملتها ذلك الجزء الذي فرض علة (٢) قوله واجبا هذا كالنتيجة لقوله خارجا لان الوجود الخارج عن جملة الممكنات ليس الا الواجب قوله فينقطع أى التسلسل أو التراقي *

* خاتمة *

قد يقال الصورة لكل هيئة في قابل وحداني بالذات أو بالاعتبار والمادة لمحلها كاليابض والجسم والغاية لما ينتهي اليه الفعل وان لم يكن له جهة عليية واحتياج من الفعل اليه بل وان لم يكن للفاعل قصد - ولما كان الموجد عندنا هو الله وحده فعنى العلية والتأثير في الممكن هو التسبب العادى

* الباب الثالث في الأعراض . وفيه فصول *

* الفصل الأول *

الموجودان لم يسبق بالعدم فقديم والا فحدث فان تحيز بذاته فهو جوهر أو بتبعيته فعرض^(١) مختص بالحي

(١) قوله فعرض بقى من الاقسام بحسب القسمة العقلية الموجود الممكن الذي ليس متميزا بذاته ولا حالا في المتميز وانما تركه المتكلمون في تقسيمهم لانهم كما زعموا لم يجدوا دليلا عليه بل ربما استدلوا على استحالة بانه لو وجد لتشاركه الباري في التجرد واحتاج في الامتياز عنه الى مميز فيلزم التركب في الواجب وهو محال وأن قدح فيه بان التجرد أمر سلبى والمشاركة في الامور السلبية لا يقتضي التركب في الذات من عام وخاص فتدبر *

كل حياة والعلم والادراكات أو غير مختص كلاً كوان
والحسوسات . وقالوا ^(١) الموجودان كان وجوده لذاته فواجب
والا فممكن وهو ان استغني عن محل يقومه ويسمى
الموضوع ^(٢) فجوهر والا فعرض (مواجناسه الكم والكيف
والاين والاضافة والمتى والوضع والملك وان يفعل وان يفعل)
وامتناع قيام العرض بنفسه أو بأكثر من محل واحد
بالذات أو بالاجتماع كوحدة العشرة وحياة البنية المتجزئة
ضروري والعرض في مثل القرب والجوار والتركب متعددة
ويستحيل انتقاله من محل لأن وجوده في نفسه هو وجوده

(١) قوله وقالوا يعني الفلاسفة (٢) قوله ويسمى الموضوع
أشار بذلك الى ان بين المحل والموضوع عموماً مطلقاً فان الموضوع
أخص والمحل اعم اذ المادة محل وليست بموضوع وان بين الحال
والعرض عموماً مطلقاً أيضاً والأعم هو الحال اذ الصورة حال وليست
بعرض واعلم ان الفلاسفة المشائين قسموا الجوهر الى خمسة أقسام
قالوا لأنه اما مجرد أولاً والثاني اما جسم او جزء جسم والثاني اما
مادة او صورة والاول اعني المجرد اما متعلق بالجسم متعلق التدبير
وهو النفس او متعلق به متعلق تأثير وهو العقل *

في محله ولأن تشخصه ليس الا بمحله . وقد يتوهم من
حدوث المثل في المجاور انه انتقال وفي جواز قيامه بالعرض
خلاف مبني على الاختلاف في معني القيام انه التبعية في
التحيز أو الاختصاص الناعت . وان الجمهور من المتكلمين
على امتناع بقاء العرض زمانين لأن مفهومه ينبي عن ذلك
ولأنه يستلزم قيام عرض البقاء به ولا امتناع زواله لأنه
اما بنفسه فيمتنع أو بزوال شرطه - فيتسلسل أو بطريان
ضده فيدورا وبفاعل فيصير النفي المحض أثر والكل ضعيف ^(١)

(١) قوله والكل ضعيف لان الاول منقوض بعدم تسليم
كون البقاء أمراً متحققاً في الخارج بل هو اعتباري لانه نفس
الوجود منتسباً الى الزمان الثاني والثاني بأنه لا يلزم من كون العدم
مقتضى ذات الشيء في زمان مخصوص امتناع ذلك الشيء فان الحركة
كذلك وليست من قبيل الممتنع وبأنه لا يلزم التسلسل لجواز كون
الشرط جوهرًا مشروط الوجود باعراض تتبادل عليه ينسك الفاعل
عن ايجاد البدل فيزول الشرط وبأن الدور اللازم من كون الزوال
بطريان الضد هو الدور المعني لجواز كون حدوث الطاري وزوال
البقي في زمان واحد وبأنه لا يلزم من كون الزوال بفاعل كون أثر

* فصل *

الكم عرض يقبل القسمة لذاته بمعنى فرض شيء غير شيء
فتفصل ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو العدد ومتصل
ان كان وهو ان كان غير قار فزمان والا فمقدار خط أو سطح
أو جسم تعليمي . وقد يؤخذ مع اضافة فيسمى الطول
والعرض والعمق . وعند المتكلمين العدد اعتباري والمقادير
جواهر مجتمعة أو نهايات واتقطاعات والزمان وهي اذ لا
وجود للماضي والمستقبل ووجود الحاضر يستلزم وجود الجزء
أولان تقدم أجزائه ليس بالزمان فيتسلسل ولانه لو وجد
لامتنع عدمه بعد وجوده لكونه زمانيا فيلزم وجوبه مع
تركبه وتقضيه . ورد بان الماضي والمستقبل موجودان والعدم
في الحال لا يستلزم العدم مطلقا والتقدم بالذات وبعديته
العدم في طرف الماضي ولو سلم فامتناع العدم بعد الوجود
لا يتنافى الامكان . وقالوا ^(١) الزمان وجودا متدادا يتصف
بالمضي والاستقبال ويلحقه التقدم والتأخر بالذات بحيث
الفاعل نفي لان المعنى كون الفاعل يترك الفعل لانه يفعل الترك
فتأمل ^(١) قوله وقالوا يعني الفلاسفة

لا يصير قبله بعد ولا بعده قبل ضروري يعترف به العامة
ولهذا يقسمونه الى السنين والشهور والايام والساعات . وأما
حقيقته ففيل مقدار حركة الفلك الاعظم لانه لتفاوته كم ولا امتناع
تألفه من الآتات متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة غير
قارة هي الحركة ولا امتناع فناه لماصر مقدار للحركة المستديرة
اذ المستقيمة تقطع ولتقدير جميع الحركات به مقدار لا سرعها
ومبناه على أصول الفلاسفة وقيل متجدد معلوم يقدر به
متجدد موهوم . والقدماء على أنه جوهر مستقل يقطع
بوجوده وان لم يوجد جسم ولا حركة

* فصل في المكان *

قيل ^(١) هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للظاهر

(١) قوله قيل الخ المكان من الامور الظاهرة الانية الخفية الماهية
ولذا اختلف في ماهيته فقيل هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
وقيل هو بعد مجرد موهوم * وقيل هو بعد مجرد موجود قد استشهد
المصنف لمذهب البعد بعدة شواهد * واستدل اصحاب السطح بأن
المكان لو كان هو البعد فاما ان يكون متوهما مفروضا او متحققا
مفروضا والكل باطل اما الاول فلأن المكان موجود ضرورة واما

من المحوي. وقيل البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم والامارات
مثل مساواة المكان للمتمكن وعمومه لكل جسم وكون
الطير في الهواء المتحرك والحجر في الماء الجاري ساكناتدل
على الثاني وهل يحوز خلوه عن الشاغل. قيل نعم لانا اذا
رفعنا صفحة ملساء عن مثلها لزم في أول زمان الارتقاء خلو
الوسط واذا رفعنا أحد جانبي الزق المشدود الرأس والمسام
عن الآخر خلا جوفه. وقيل لا والالزم تساوي وجود
المعاوق وعدمه فيما اذا فرضنا حركة جسم في فرسخ خلاء
ولتكن ساعة وأخرى مثلها في ملاء وتساوي ساعتين

الثاني فانه حيثئذ ان كان قابلا للحركة الاينية كان له مكان وينقل اليه
فيلزم ترتيب الامكنة لا الى نهاية وان لم يكن قابلا لها لزم ان لا يكون
الجسم أيضا قابلا للحركة فان الجسم ملزوم البعد المتناهي لقبولها وملزوم
المتناهي للشيء منافي لذلك الشيء وبانه يلزم من تمكن الجسم في البعد
تداخل البعدين وهو باطل للقطع بان ليس في الأثناء الملوء من الماء
الابعد واحد ولانه يستلزم اجتماع اثنين في محل واحد هو المتمكن
وبان البعد في نفسه اما ان يفتقر الى محل فيمتنع تجرده أو يستغنى
عنه فلا يحل في المادة لان معنى الحلول اختصاصه به بحيث لا يتقوم بدونه *

وأخرى مثلها في ملاء قوامه نصف قوام الاول فيكون ساعة
ضرورة ان تفاوت الزمان بحسب تفاوت المعاوق. ومن
اماراته ارتفاع اللحم في الحجمة والماء في الأنبوبة وعدم نزول
الماء من ثقبه الكوز المشدود الرأس والمعترض مستظهر
من الجانبين

﴿فصل في الكيف﴾

(١) عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة. واقسامه
بحسب الاستقرار أربعة. الاول الحسوسات وأصول
الملموسات (٢) الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة. وقد
يقال الحار لما يحدث الحرارة اما بسبب ملاقات البدن أولا

(١) قوله عرض اي هو عرض وقد خرج بذلك الجوهر وبقوله
لا يقبل لذاته القسمة خرج الكم وبقوله ولا نسبة خرج سائر الاعراض
النسبية ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض زاد قيد عدم
افتضاء اللاقسمة احتوازا عنهما (٢) قوله واصول الملموسات
قدمها على سائر الكيفيات الحسوسة لما فيها انها أوائل الحسوسات * ووجه
التسمية ان القوة اللامسة تعم جميع الحيوانات ولا يخلو عنها حيوان
بخلاف سائر الحواس الظاهرة والعموم مقدم على الخصوص *

كالسماويات . وأما الغريزية التي بها قوام الحياة فقيل نارية وقيل سماوية وقيل مخالفة لهما . ومنها الاعتماد بمعنى المدافعة المحسوسة . وقد يجعل أنواعه ستة بحسب العرف . والطبعي منها ما يكون الى فوق وهي الخلفة أو الى تحت وهو الثقل وهما متضادان . والفلاسفة يسمونه الميل ويجعلونه قسريا وطبيعيا واراديا لان مبدئه اما من خارج قسري والا فان كان من شعور فارادي والا فطبعي فيل مثل النبات الى التبرز والتزيد طبيعي . واصول المبصرات الالوان والاضواء ولكل منهما أنواع الا ان لكل من أنواع اللون ^(١) اسما خاصا

(١) قوله ولكل منهما انواع الخ اقول فيمثلون لانواع اللون بنحو السواد والبياض* والمحققون على ان النوع هو السواد الخاص لا مطلق السواد . وكما ان مطلق السواد ليس نوعا كذلك ليس جنسا لوقوعه على ما تحته بالتشكيك والمشكك لا يكون عارضا واستدلوا على امتناع التفاوت في الذاتيات بان الامر الذي به يتحقق التفاوت ان لم يكن داخلا في الماهية لم يكن التفاوت واقعا فيها بل فيما هو خارج عنها وان كان داخلا لم يقع الاشتراك فيها لا تنفاء بعض الاجزاء وقد نواظروا في هذا الاستدلال بما للكلام فيه مجال والحكم لله الكبير المتعال

بخلاف الضوء وتحيل البياض من مخالطة الضوء للجسام الشفافة كما في الثلج وزبد الماء ومسحوق الزجاج لا يمنع كونه حقيقة تحصل بأسباب* والظلمة ان كان لذات المحل فذاقي كما للشمس ويسمى ضياء والافعري ويسمى نورا والعرضي ان كان من مقابلة المضي لذاته فأول والا فثان أو ثالث . والظلمة عدم ملكة له ومجعوليته لا توجب كونها كيفية موجودة كيف ولو كان لكان حائلا للجالس في الغار من ابصار الخارج كالعكس لعدم الفارق* والذاتي من المترقق كما للشمس يسمى شعاعا والعرضي كما للمرأة بريقا . وقد يتوهم ان الضوء أجسام صغار تنفصل من المضي وتتصل بالمستضيء بناء على ان حدوثه من مضيء عال أو متحرك أو متوسط بينه وبين المستضيء يوهم حركته انحدارا واتباعا وانعكاسا وعدم رؤية اللون في الظلمة قيل لكون الضوء شرطا لوجوده ^(١) والحق انه شرط لرؤيته . وأما المسموعات

(١) قوله قيل لكونه شرطا لوجوده أقول ومن الناس من ذهب الى أن الضوء ليس مغايرا للون بل هو ظهورا للون قيل وليس لهذين المذهبين متمسك يعتد به بل ربما يستدل على بطلانهما بوجود الضوء

فالاصوات . وسببه القريب تموج الهواء المعلوم للقرع أو
القلع ويدل على وجوده خارج الصماخ وعلى تعلق الاحساس
به هناك ادراك جهته ولو من جانب المخالف والتميز بين
قريبه وبعيده وعلى كون ادراكه بوصول الهواء انه يميل مع
الرياح وانه ينفرد بسماعه من ينفرد بذلك واذا رجع بمصادمة
جسم املس فهو الصدي واذا عرض له كيفية بها يمتاز عما
يماثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع فهو الحرف . ويتقسم
الى مصوت مقصور هي الحركات أو ممدود هي المدات
وصامت والصامت مع المقصور يسمى مقطعا مقصورا ومع
الممدود ممدودا مثل (ل) (ولا) والمؤلف منها يسمى باسم
الكلام واللفظ . وقد ينحصر الكلام بما يفيد واللفظ بما
يتألف من المقاطع . وقد يتوهم ان اللفظ من مقولة الكم اذ
قد يقدر جميعه بجزء منه * ورد بانه بالعرض وأصول المذوقات
الطعوم التسعة^(١) والمشمومات الروائح (الثاني) الكيفيات

بدون اللون كما في البلور بالليل وبان قبول الجسم للضوء مشروط
بوجود اللون فلو كان وجود اللون مشروطا بوجود الضوء لزم الدور
(١) قوله الطعوم التسعة أقول وذلك لان الطعم لا بد من فاعل

النفسانية وتسمى مع الرسوخ ملكة وبدونه حالا ففها الحياة
وهي مبدأ لقوة الحس والحركة ولا تشتط باعتدال المزاج
ووجود البنية والروح وان كان قد تنقضى بفقدائها والموت
زوالها وقيل كيفية تضادها . وقد يطلق على عدمها كما في
الجماد * ومنها الادراك وهو تميز وحضور وظهور لشيء عند
العقل بحقيقته كالنفس وصفاتها أو بصورة المتزعة كما في
الماديات أو الحاصلة ابتداء كما في المجردات والمعدومات وهي
مع كونها مغايرة للهوية التي بها الاتصاف ليس حصولها في
الذهن كحصول العرض في المحل فلا يجب اتصاف المدرك
بالمدرك فالكريم يتصور البخيل ولا يتصف به ويتصف
بالكرم ولا يتصوره ومن أنكر الوجود العقلي جعل
الادراك مجرد اضافة أو صفة ذات اضافة فاشكل عليه العلم
بالمعدومات فلزم القول بالصورة في المعدوم بل في الكل .
ومعناها ان للمعدوم وجودا غير متأصل وهي من حيث
قيامها بالذهن علم ومن حيث ذاتها معلوم بخلاف الموجود

هو الحرارة أو البرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو
الكثيف أو اللطيف أو المتوسطة بينهما والحاصل من ضرب الثلاثة

فان العلم مافي الذهن والمعلوم مافي الخارج وأنواع^(١) الادراك احساس وتخييل وتوهم وتعقل. وقد يقال العلم لمطلق الادراك وللثلاثة الاخيرة وللأخير وللتصديق الجازم المطابق الثابت فيسمى الخالي عن الجزم ظنا وعن المطابقة جهلا مر كبا وعن الثبات اعتقادا واما الشك والوهم فتصور والذهول عن الصورة الادراكية ان انتهى الى زوالها فنسيان والافسهو والجهل البسيط عدم ملكة للعلم والمركب مضاد له وقيل مماثل له اذ لا اختلاف الابعارض الطباقي*والعلم الحادث قد يكون بالقوة وهو الاستعداد وقد يكون بالفعل اما اجمالا بان يلاحظ أمر بسيط وهو مبدأ للتفاصيل أو تفصيلا بان يلاحظ التفاصيل. ويجوز انقلاب النظر ضروريا وفي عكسه خلاف كما في تعدد العلم بتعدد المعلوم ومحل القلب الا ان الكلام في القلب ولا كلام في توسط الآلات في الجزئيات

في الثلاثة ذلك العديد (١) قوله وانواع الادراك الخ احساس هو ادراك الشيء الموجود في الخارج الحاصل عند المدرك على هيئته مخصوصة به من الاين والوضع وغيرهما والتخييل هو ادراكه مع الهيئة المذكرة لكن بلا شرط حضوره والتوهم ادراك المعاني الغير المحسوسة

ومناط التكليف القوة الحاصلة عند العلم^(٢) ببعض المعلومات الضرورية بحيث يتمكن بها من اكتساب النظريات وهي القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقيحة. ومنها الارادة وهي كسائر الوجدانيات يسهل معرفتها ويعسر تعريفها وتقارق الشهوة في الوجود ولشدة تعلقها بالقوة الادراكية كالشهوة بالطبيعة قيل هي اعتقاد النفع أو ميل يعقب ذلك أو العلم بما هو عند العالم كمال وخير والتفسير بصفة بها يرجح الفاعل أحد مقدوريه من الفعل وتركه لا يكشف عن حقيقتها. وزعم الاشعري ان ارادة الشيء نفس الكراهة. ومنها القدرة وهي صفة تؤثر وفق الارادة أو مبدأ لأفعال مختلفة والقوة

الجزئية أي المتعلقة بالجزئي كالعداوة التي يدركها الشاة من الذئب والتعقل هو ادراك الشيء من حيث هو هو (١) قوله عند العلم الخ سبب العلم بالعلوم الضرورية تكرار الاحساس بالجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها في آلاتها ولاحظت نسبة بعضها الي بعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ الفياض صور كلية واحكام تصديقية فيما بينها فهذه علوم ضرورية *

أعم اذ هي مبدأ للتغير في آخر من حيث هو آخر أما مع
القصْد أو بدونه وكل أما مختلفة الآثار أولاً فالأولى القوة
الحَيَوانية والثانية الفلكية والثالثة النباتية والرابعة العنصرية.
ثم القدرة الحادثة مع الفعل لاقبله لا متنازع بقاء الاعراض .
ورد بأنها تستمر بتجدد الامثال كالعلم وغيره مما هو قبل
الفعل . قالوا لو لم يكن القدرة الاحال الفعل لزم إيجاد الموجود
وامتناع التكليف . ورد بما سبق ^(١) وبأنه يكفي في التكليف
كون الفعل مما يتعلق به القدرة في الجملة كإيمان الكافر
بمخلاف خلق الجسم فعلى الاول الممنوع لا يكون قادراً
كالزمن وكذا القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين . والحق
ان القوة التي هي مبدأ الافعال المختلفة تأثيراً أو تسبباً عادياً
توجد مع الفعل وقبله وبعده ومع جميع شرائط التأثير
لا تكون الامعه والعجز قيل هو ضد القدرة فلا يتعلق الا
بالموجود وقيل عدم ملكة للقطع بأن عجز المتحدّين انما

(١) قوله بما سبق يعنى بان المحال هو إيجاد الموجود بوجود سابق
على الإيجاد ولا الإيجاد الموجد بوجود هو عين أثر ذلك الإيجاد
وهذا الرد راجع الى اول الاعتراضين *

هو عن الاتيان بالمثل وجعله مشتركاً بين المعنيين خلاف
اللغة . والقدرة تضاد الخلق ^(١) لما ان أفعاله بلا روية . وهل
تضاد النوم فيه تردد . ومنها اللذة والألم . وقد يفهم من
تفسيرهما بادرارك الملائم والمنافر من حيث هما كذلك انهما
نوعان من الادراك على احتمال ان يراد الاصابة والوجدان .
وبعضهم على ان اللذة خروج عن الحالة الغير الطبيعية وكل
اما حسبي او عقلي وهو أقوى والحسبي من الام سبباً للمس
يسمى وجعا . ومنها الصحة والمرض فالصحة ملكة أو حالة
يصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة . والمرض ملكة
أو حالة مضادة لها وقيل عدم ملكة لها وقد يتسامح بجعلهما
من المحسوسات * ثم اذا اعتبر فيهما سلامة جميع الافعال وآفة
الجميع كانت بينهما واسطة كما للاطفال والمشايخ والافلا
(الثالث) الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء

(١) قوله والقدرة تضاد الخلق اقول الخلق بضم الاول والثاني
ملكه أى صفة راسخة في النفس يصدر عنها الفعل بسهولة دون
حاجة الى روية وتفكر ولما كانت القدرة لا تقتضي سهولة الفعل
ولا تستغنى عن الروية والفكر جعلهما ضدّين *

للخط والتغير والتقيب للسطح وكالزوجية والفردية للعدد
وكالخلقة أعني مجموع الشكل واللون الذي بحسبه يوصف
الشيء بالحسن والقبح وكالزاوية وهي هيئة احاطة الخطين
بالسطح عند الملتقي وما قيل انها سطح احاط به خطان يلتقيان
عند نقطة ففيه تسامح (الرابع) الكيفيات الاستعدادية
وهي استعداد شديد على ان يفعل ويسمى ضعفا كالمراضية
أولا يفعل ويسمى قوة كالمصاحبة *

فصل في الاين *

وهو الكون في الحيز فان اعتبر حصول جوهر
باعتبار جوهر فاما ان يمكن تحلل ثالث بينهما فافتراق والا
فاجتماع وان لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز
فسكون او في آخر فحركة ^(١) فالحصول في آن الحدوث خارج

(١) قوله او في آخر فحركة اي او كان مسبوقا به في حيز آخر
فحركة فيكون السكون حصولا ثانيا في حيز اول والحركة حصولا
اولا في حيز ثان لكن اولية الحيز في السكون لا تلزم ان تكون
تحقيقا بل قد تكون تقديرا كما في الساكن الذي لا يتحرك اصلا ولا
يحصل في حيز ثان وكذا اولية الحصول في الحركة قد تكون تقديرا

وقيل بل سكون . والحق ان حقيقة الكون في الكل
واحدة وانما التمايز بالحيثيات حتى ان الواحد بالشخص ربما
يكون افتراقا واجتماعا وحركة وسكونا باعتبارات مختلفة
والقول بتضاد الاكون معناه امتناع الاجتماع عند تجزئها
في الوجود والحركة قد يراد بها ما هو المحقق منها وهو
الحصول بعد الحصول في حيز آخر ويراد بها ما هو الموهوم
وهو الحصولات المتعاقبة على الاستمرار دون الاستقرار
والسكون ان لم يشترط باللبث فالحركة سكون أو سكناً
وهل هو الحصول الثاني أو مجموع الحصولين فيه فيه تردد
والحق ان الباطن من أجزاء المتحرك متحرك والواقف
عند هبوب الرياح وعند جريان الماء عليه ساكن ومبني
التردد على التردد في حقيقة الحيز ^(١) وقول الفلاسفة الحركة

لجواز انه ينعدم المتحرك في انقطاع الحركة فلا يتحقق له حصول ثان
(١) قوله وقول الفلاسفة الخ أقول لما عرفت الحكماء الحركة
بانها الخروج من القوة الى الفعل تدريجاً أو سيرا سيرا ورد عليهم
لزوم الدور لان معنى التدرج ان لا يكون دفعة ومعنى الحصول دفعة
ان يكون في آن هو طرف الزمان الذي هو مقدار الحركة فأجاب طائفة بان

خروج من القوة الى الفعل تدريجاً أو يسيراً أو لا دفعة
مبنى على بداهة تصور هذه المعاني والموجود منها كون
الجسم متوسطاً بين المبدأ والمنتهى على الاستمرار واما كليته
المقولة المتصلة الممتدة فوهية ولا بد^(١) لها من مامن واليه وفيه
وبه وله والزمان فالحركة في الآن ظاهرة وفي الوضع حركة^(٢)
الفلك وفي الكم كالنمو^(٣) والذبول والتخلخل والتكاثف

التعريف مبنى على بداهة تصور التدرج والدفعة واللا دفعة وعند
آخرون الى تعريف آخر وهو ان الحركة كمال أول للجسم بالنظر الى
ما هو بالقوة من حيث هو بالقوة والمراد بالكمال حصول يمكن للجسم
ولا شك ان الحركة أمر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالاً
واحتز بقيد الاولية من الوصول الى الغاية بالفعل فانه كمال ثان

(١) قوله ولا بد لها الخ أي لا يبدل للحركة من أمور ستة المبدأ
والمنتهى والمتحرك أي احدى المقولات الاربع والمتحرك والمكان
والزمان وأعني بالمكان المحل والموضوع (٢) قوله كحركة الفلك
فانه لا يتبدل بها مكان الفلك بل نسبة أجزائه الى أجزاء حاوية أو
محوية (٣) قوله كالنمو هو ازدياد حجم الجسم بما ينضم اليه ويدخله
في جميع أقطاره على نسب طبيعية قوله والذبول هو عكس النمو قوله
والتخلخل هو ازدياد حجم الجسم من غير انضمام جسم آخر اليه قوله

وفي الكيف كتسود الغيب وتسخن الماء مع الجزم بعدم
الكمون فيه أو الورود عليه وتكون بالذات حركة السفينة
وبالعرض حركة راكبها والمحرك ان كان خارجاً فحركته
قسرية والا فمع القصد والشعور ارادية وبدونهما طبيعية
فيدخل فيها حركة النمو والنبض وحركة النفس من حيث
الاحتياج الى مطلقها واما من حيث امكان تغير جزئياتها
عن أوقاتها فارادية وما قيل ان الطبيعية لا تكون الا هابطة
أو صاعدة انما هو في البسائط العنصرية ووحدتها النوعية
بوحدة ما فيه وما منه وما اليه والشخصية بوحدة ما سوي
المحرك والجنسية بوحدة ما فيه وتضادها بتضاد مامن وما
اليه كالتسود والتبيض وكالصعود والهبوط وانقسامها بانقسام
الزمان وما فيه وما له ومن لوازم الحركة^(١) كيفية متفاوتة

والتكاثف هو ضد التخلخل قوله وفي الكيف الخ الحركة في
الكيف تسمى استجالة (١) قوله ومن لوازم الحركة الخ قالوا وانما
يكون ذلك التفاوت من المعاق الداخلي او الخارجي فالأول يعاقب
الحركة القسرية كما في تحريك أحد الصخرة العظيمة الى فوق
والارادية كما في صعود الانسان الجبل والمعاق الخارجي كغلظ

تسمى باعتبار الشدة سرعة والضعف بطأ وليس هو بتخلل
السكنات لامتناع عدم الحركة مع خلوص المقتضى لها
وعدم رفع المانع ولزوم الانفكاك في مثل حركتي طوق
الرحي وزيادة سكنات الطائر على حركاته بما لا يحصى* وأجيب
بأن الحركة بمحض خلق الله وان الانفكاك ثم الالتئام
جائز وان الحركات لكونها وجودية متجددة متميزة عن
السكنات وان كانت اضعاف آلافا قالوا لا بد بين كل
حركتين من سكون لان آن الوصول غير آن الرجوع
فلولا زمان السكون بينهما لزم تتالي الآتين المستلزم لوجود
الجزء* وأجيب بأنه لا آن بدون الانقطاع وعورض بأنه لو
لزم لكان بلا سبب ولا في زمان معين ولوقف الجبل
الهابط بملاقاة خردلة صاعدة. وأجيب بأن السبب عدم
الحركة وبأنه يقع في زمان لا ينقسم فعلا وبان الخردلة ترجع
بمصادمة هواء الجبل

قوام ما يتحرك فيه الشيء يعاوق الحركة الطبيعية كنزول الحجر في
الماء والقسرية والارادية كحركة السهم والانسان فيه *

* فصل *

اذا تحرك الجسم الى جهتين متقابلتين فبعده عن المبدأ
بقدر الفضل والا فيسكن والسكون في الاين بقاء النسب
وفي غيره بقاء النوع فهو يضاد الحركة وقيل عدم الحركة
فعدم ملكة ويكون طبيعيا وقسريا وأراديا ويتضاد بتضاد
مافيه كالسكون في المكان الاعلى والاسفل *

* فصل *

الاضافة هي النسبة المنعكسة وتسمى مضافا حقيقيا
والمركب منه ومن المعروض مشهوريا والنسبتان قد تتوافقان
وقد تتخالفان والانعكاس^(١) قد يستغنى عن حرف وقد
يفتقر^(٢) عروضها الى رابطة وقد يكون لصفة في الطرفين

(١) قوله والانعكاس الخ أي تعقل كل بالقياس الى الآخر قبل
ستغنى عن حرف النسبة كما في الكبير والصغير وقد يفتقر اليه كقولك
العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد (٢) قوله وقد يفتقر عروضها
الخ أي وقد يفتقر عروض النسبة الى رابطة كذى الجناح للطير فان
الجناح اسم لاحد المتضايقين وليس للآخر الذي هو الطير اسم دال
على الاضافة هذه فليل في الدلالة ذى الجناح *

أو في أحدهما وتعرض لكل موجود ويتكافأ الطرفان في التحصيل والاطلاق والوجود والعدم ذهننا وخارجا قوة وفعلا* والجمهور على أنه أمر اعتباري والا تسلسل لان الحلول اضافة لها حلول ولزم لاتناهي أوصاف كل عدد بحسب ماله من الاضافة الى ماعده . ويجب بأن سلب الكل لا يقتضي السلب الكلي والتمسك في وجودها بأننا تقطع بفوقية السماء وتحتية الارض وأبوّة زيد وبنوّة عمرو وان لم يوجد اعتبار العقل ضعيف* ثم انها في جنسيتها ونوعيتها وشخصيتها وتضادّها تابعة للمعروضات . والتي هي النسبة الى الزمان أو الآن* والوضع هو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه نسبة فيما بينها أو الى الامور الخارجة عنها والملك هو نسبة الجسم الى حاصر له أو لبعضه وينتقل بانتقاله* وان يفعل هو تأثير شيء في شيء ما دام سالكا* وان ينفعل هو التأثر عن الغير كذلك وأما الحاصل بعد الاستقرار فيكون كيفاً أو وضعاً أو غير ذلك*

— الباب الرابع في الجواهر —

الجوهر ان اتقسم فجسم والاجوهر فرد* وقالوا الجوهر

ان كان قابلا للابعاد فجسم والا فاما جزء له بالفعل فصورة أو بالقوة فمادة واما خارج يتعلق به بنفس والا فعقل*

* فصل *

فالجسم عندنا الجوهر القابل^(١) للانقسام فيتناول المؤلف من جزأين فصاعدا* وعند المعتزلة ماله عرض وعمق وطول فيخرج ما يكون تركيب أجزائه على سمت أو سمتين فقط وما يكون عددها أقل من أدنى ما يتركب منه الجسم أعني ثمانية أو ستة أو أربعة* وعند الفلاسفة هو الجوهر الذي يمكن أن يفرض فيه الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم ولهم تردد في ان هذا حد أو رسم* ثم انقسامات الجسم البسيط حاصلة بالفعل عندنا خلافا للفلاسفة وجمهورهم على أنه مركب من مادة بها الانقسام وصورة عليها تتبدل الامتدادات الفرضية وبعضهم على أنه بسيط في نفسه كما هو عند الحس . لنا ان القابل للقسمة لو كان واحدا لكانت

(١) قوله القابل للانقسام أى مطلقا من غير تقييد بالجهات

الثلاثة ولنا قال فيتناول الخ*

الوحدة منقسمة والتفريق اعدامه ولما كان الجبل أعظم من الخردلة لكونهما غير متناهي الاجزاء ولما تناهى امتداد الجسم الحاصل ولما وجد الزمان اذ لا يوجد منه غير الحاضر الا المنقسم المنطبق على الحركة المنطبقة على المسافة وأيضا^(١) النقطة طرف الخط وبها تماس الكرة لسطح مستو وبها قيام الخط على الخط فتوجدو محلها غير منقسم. ثم ان الاجزاء متناهية والا لم تقع بين الطرفين ولم يصل المتحرك الى الغاية ولا السريع الى البطيء وللنافى (وجوه) الاول ما منه الى جهة غير مامنه الى أخرى. الثاني تلاقي الجزئين اما بالاسر فلا حجم والا انقسم. الثالث اذا فرض ثلاثة فالوسط ان منع

(١) قوله وأيضا النقطة طرف الخط الحاصل الاستدلال بهذا الدليل ان النقطة أمر موجود وهي اما جوهر فيثبت الجزء أو عرض فلا ينقسم محلها لعدم قبولها القسمة فيثبت الجزء أيضا اما كونها أمرا موجودا فثلاث امارات الاولى انها طرف الخط الموجود وطرف الموجود موجود * الثانية ان بها تماس الكرة لسطح مستو والتماس لعدم الصرف محال * الثالثة ان بها قيام الخط على الخط وسبب ذلك القيام لا يكون عديما بجنا *

الطرفين عن التلاقي انقسم والا فلا حجم. الرابع اذا وقع جزء على ملتي جزأين انقسمت الثلاثة. الخامس يلزم التفكيك في كل جسم قطع البعض منه جزءا أو أكثر كطوق حبر الرحي وشعبي فرجاذي ثلاث شعب وعقب الانسان مع سائر أطرافه حين يدور على نفسه والمعرض مستظهر من الجانبين * قالوا اذا لم يكن اتصال الجسم باجماع الاجزاء وانفصاله بافتراقها فله هوية امتدادية لا تنقضي بتبديل المقادير وهو الجوهر الذي شأنه الاتصال وفرض الابعاد فيه وتسمي صورة وهي لا تبقى بعينها مع الانفصال بل تزول الى هويتين اتصاليتين فلا بد من أمر قابل للاتصال والانفصال باق في الحالتين وهو المسمى بالهولي. والآخرون على ان الأمر القابل للاتصال والانفصال هو الجسم نفسه وما يطرأ عليه من الاتصال والانفصال اعراض وما يتوهم من الامتداد الباقي هو نفس المقدار المستحفظ بتعاقب الخصوصيات

* فصل *

اختلف القائلون بالجزء في انه هل يقبل الحياة وتوابعها وهل يمكن وقوع جزء على مفصل الجزأين وهل يمكن جعل

الخط المؤلف من الاجزاء دائرية وهل له شكل. فاختلف
المثبتون فقليل شكله يشبه الكرة وقيل المثلث وقيل المربع
واتفقوا على انه لاحظ له من الطول والعرض والعمق وان
طبيعة الاجزاء واحدة باختلاف الاجسام انما هو بالاعراض
المختلفة بإرادة القادر المختار وقيل باختلاف الاشكال. واعلم
ان في اثبات الجزء سد طريق كثير من أصول الفلاسفة
وسهولة الامر في كثير من القواعد الدينية.

﴿ فصل ﴾

زعمت الفلاسفة أن الاجسام أنواع مختلفة باختلاف
الصور النوعية التي بها اختلاف الآثار^(١) والمتكلمون على
أنها متماثلة لا تختلف الا بالاعراض المستندة الى القادر المختار
لتماثل الجواهر الفردة فيجوز على كل ما يجوز على الاخر ثم
أنها باقية بحكم الضرورة وفانية بدلالة النص ولا يخلو كل عن

(١) قوله التي بها اختلاف الآثار هذا اشارة الى ما استدل به الحكماء
على التنوع قالوا الاجسام مختلفة في اللوازم لقبول بعضها الانفكاك
بسهولة وبعضها الانفكاك بعسر وبعضها غير قابل له أصلا فلا بد
من أمور جوهرية مختلفة تستند اليها تلك اللوازم المختلفة *

شكل لتناهيه ولا عن حيز بحكم الضرورة ويتمتع خلوه عن
العوارض وضدها كالحركة والسكون وكالاتماع والافتراق
واستدل على تناهيها (بوجوه) الاول انه لو وجد بعد غير
متناه لا يمكن بالضرورة ان يتحرك اليه كرة فيميل قطرها
الموازي له الى المسامطة ويلزم تعيين نقطة لاوليتها لحدوثها
لكن كل نقطة تفرض فالمسامطة مع فوقها قبل المسامطة
معها. الثاني يفرض من نقطة خطان كساق المثلث يكون
بعد ما بينهما بقدر امتدادهما فيلزم من عدم تناهيهما عدم
تناهي ما بينهما. الثالث ننقص من البعد الغير المنتهي ذراعا
ثم نطبق فلما أن يقع بازاء كل ذراع من التام ذراع من
الناقص فيتساويان أولا فينقطعان فان قيل ما يلي الجنوب
غير ما يلي الشمال فلا يكون عدما محضا وأيضا الواقف على
طرف العالم ان أمكنه مدايد فتمة بعد أولا فتمة مانع قلنا
الاول وهم محض وعدم امكان مدايد لعدم الشرط ثم طرف
الامتداد من حيث كونه منتهي الاشارة ومقصد المتحرك
بالحصول فيه جهة وباعتبار ما للانسان من الرأس والقدم
والظهر والبطن واليدين تنحصر الجهات في ست ولا حصر

لها في الحقيقة والطبيعي الذي لا يتبدل العلو والسفل والاجسام محدثة بذواتها وصفاتها. وجهور الفلاسفة على أن الفلكيات قديمة سوى الجزئي^(١) من الاوضاع والحركات وان العناصر قديمة بموادها وصورها الجسمية نوعا والتنوعية جنسا وبعضهم على ان هناك مادة قديمة هي العناصر والارض أو الماء أو الهواء أو النار والبواقي بتلطيف أو تكثيف والسماء من دخان يرتفع منها أو جوهر غيرها أو أجسام صفراء صلبة كرية أو مختلفة الاشكال أو نور وظلمة أو وحدات تميزت فصارت نقاط ثم خطوطا ثم سطوحا ثم جساما لنا (وجوه) الاول ان الجسم لا يخلو عن العرض الممتنع البقاء وخصوص الحركة والسكون لان كونه في الحيزان لم يسبقه كون في غير ذلك الحيز فسكون والا فحركة وكل منهما في معرض الزوال المنافي للقدم فالحركة ظاهرة. وأما السكون فلا أن كل جسم قابل للحركة بالاتفاق وبدلالة التماثل ابتداء

(١) قوله سوى الجزئي الخ لان كل حركة شخصية مسبقة باخرى لا الى نهاية وكذا كل وضع معين واما مطلق الحركة والوضع فقديم لوجود الفلك الملازم للحركة أزلا وأبدا *

وانتهاء. فان قيل لعل لها حركات لا بداية لها ويدوم الكل بتعاقب جزئياتها الحادثة. قلنا يبطله برهان التطبيق والتكافؤ وانه لا وجود للكل الا في ضمن الجزئي. والثاني ان الجسم محل للحوادث ولا شيء من القديم كذلك لما سيأتي. والثالث ان الجسم أثر المختار لما سيأتي من اختيار الواجب. قالوا ان وجد في الازل جميع ما لا بد منه للعالم لزم وجوده وان توقف على حادث ينقل الكلام اليه فيتسلسل. قلنا لعل من جملة ما لا بد منه الارادة التي شأنها التريج والتخصيص أي وقت شاء الفاعل وأما حديث قدم المادة والزمان لاقتضاء حدوثهما تسلسل المواد والازمنة فضعيف.

❖ فصل ❖

قالت الحكماء الجسم ان تألف من أجسام مختلفة الطبائع فركب والافسيط والبسيط اما فلكي أو عنصري والمركب أما ممتزج أو غيره فمن البسيط الفلكي ما هو فوق السك ويسيى محدد الجهات وبينوه بأنه لا بد لتحديد الجهات الحقيقية كالعلو والسفل من جسم واحد كرى محيط بالسك لتحديد بمحيطة القريب وبمركزه البعيد

أما الجسمية ^(١) فلو جوب كونه ذا وضع وأما الوحدة فلا نه
لو تعدد فإن أحاط البعض ببعض تعين المحيط والاتحد
القريب فقط على أن كون كل منهما في جهة من الآخريقتضي
تقدم محدد كرى وأما الكرية فلا أن غير الكرى لا يتحدد
به البعيد ولأن تركبه وزواله عن الاستدارة يقتضي كون
الجهة قبله لأن ذلك بالحركة المستقيمة وأما الاحاطة فلا أن غير
المحيط لا يحدد سوى القريب ولا بد من الاحاطة بالكل لأن
المحيط قد تمتد الإشارة منه إلى الغير فلا يكون هو المنتهى. وزعموا
أن المحدد تاسع الافلاك التي قام الدليل عليها وأنه يتحرك من
المشرق إلى المغرب على منطقة تسمى معدل النهار وقطبين
تسميان قطبي العالم وتحت فلك الثوابت. ثم زحل. ثم
المشتري. ثم المريخ. ثم الشمس. ثم الزهرة. ثم عطارد. ثم

(١) قوله أما الجسمية أي أما كون المحدد جسما ولا بد فلو جوب
كونه ذا وضع وإنما وجب ذلك لأن المراد بالمحدد ما يتعين به وضع الجهة
وظاهر أن ما لا وضع له لا يتعين به وضع فلا محالة لا يكون معدوما
ولا مجردا بل يكون موجودا ماديا فيكون جسما أو جسمانيا والمراد
بالوضع كون الشيء بحيث يمكن أن يشار إليه بالإشارة الجسمية *

ثم القمر ومنطقة حركة الثامن تسمى منطقة البروج وتقاطع
منطقة العالم على تقطبتين تسميان تقطبي الاعتدالين الربيعي
والخريفي وما بينهما الانقلابين الصيفي والشتوي * وينقسم
الفلك بتوهم ست دوائر متقاطعة على قطبي البروج اثني عشر
قسما يسمى كلا منها برجاً وتفاصيل ذلك في علم الهيئة وعندنا
الخلاء ممكن والحركة مستندة إلى الفاعل المختار والحركات
المستقيمة التي بها الخرق والانثام جائزة على الفلك والكواكب
ساجدة في الافلاك على الوجه الذي يعلمه الله. قالوا وتحت
فلك القمر عنصر النار مماسة له حارة يابسة شفاقة ثم الهواء
حار رطب شفاف ثم الماء بارد رطب شفاف ثم الأرض بارد
يابس وينقلب كل إلى ما يجاوره وهو الكون والفساد ^(١) ومن
العناية الالهية انكشاف البعض من الأرض معاشا للحيوان
وللنار طبقة واحدة ولكل من البواقي طبقات والبخار
المتصاعد قد يبلغ الطبقة الزمهريرية من الهواء فيتكاثف

(١) قوله وهو الكون والفساد أي الانقلاب المذكور هو
الكون أي لصورة جديدة والفساد لصورة سابقة قالوا فان هيولى
العناصر واحدة مشتركة قابلة لصورها النوعية حسب الاستعدادات
الحاصلة بالاسباب الخارجية *

سحابا وينزل مطرا أو ثلجا أو بردا وقد لا يبلغها فيصير ضبابا أو ينزل صقيعا أو طلا وقد يتصاعد مع البخار دخان فيحتبس في السحاب فيحصل من تمزيقه ومصاصه كمنه صوت هو الرعد ونار لطيفة هي البرق أو كثيفة هي الصاعقة وقد تتكاثف الأدخنة المتصاعدة بالبرد فتنزل بتموج الهواء وهي الريح الباردة وما فيها من الأحوال والأحوال يشهد بأنها ليست إلا من عند مرسل الرياح والطين اللزج الكثير إذا انعقد بجر عظيم تكون حجرا وإذا انحف أجزاؤه بأسباب تكونت الجبال ولقطة تسخنها بالانعكاس الشعاع تبقى عليها الثلوج والانداء فتكون المعادن والسحب والعيون وإذا انشقت الأرض بأبخرة وأدخنة محتقنة فيها حدثت الزلازل وقد يكون معها نيران محرقة وأصوات هائلة وربما يقلب البخار فيها ماء فتتشق عيوننا جارية أو راكدة وربما يفتقر إلى كشف عنه وهي الآبار والقنوات *

﴿ فصل ﴾

إذا اجتمعت العناصر المصغرة ^(١) الأجزاء فتفاعلت

(١) قوله المصغرة الأجزاء اشترط صغر الأجزاء جدا لأن

بقواها فانكسرت سورة كل من الكيفيات حدثت كيفية متوسطة متشابهة ^(١) في الكل تسمى بالمزاج فإن كان من قوى متساوية المقادير معتدل والانحارج أما بكيفية أو بكيفيتين غير متضادتين فينحصر في ثمانية وقد يقال المعتدل لما يتوفر فيه على الممتزج القسط الذي ينبغي له من الكميات والكيفيات نوعا أو صنفا أو شخصا أو عضواً كل بحسب الخارج أو الداخل وأعدل البقاع بحسب أوضاع العلويات هو الاقليم الرابع عند الأكثرين والممتزج أن تحقق فيه مبدأ التغذية والتنمية فاما مع تحقق مبدأ الحس والحركة فهو الحيوان أولا فهو النبات والا فالمعدني وهو اما ذائب مع الانطراق كالأجساد ^(٢) السبعة أو مع

الامتزاج إنما يكون بطريق المماسه وهي تتكثر بتكثر السطوح الحاصل بتكثر الأجزاء الحاصل بتصغرها فكلما كان تصغر الأجزاء أشد كان المزاج أتم (١) قوله متشابهة بأن يكون الحاصل في كل جزء من أجزاء الممتزج ممثلا للحاصل في الجزء الآخر بحيث يكون مساويا له في الماهية (٢) قوله كالأجساد السبعة هي الذهب والفضة والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والخارصيني *

الاشتعال كالكبريت أو بدونهما كالزجاج واما غير ذائب
لفرط الرطوبة كالزئبق أو الليبوسة كالياقوت ويشارك النبات
الحيوان في الاحتياج الى قوي طبيعية منها الغذائية التي تحيل
الغذاء الى مشاكلة المغتذى وتخدمها الجاذبة ^(١) والماسكة
والهاضمة والدافعة * وأولى مراتب الهضم في المعدة وابتدأؤه
في الفم ثم في الكبد ثم في العروق ثم في الأعضاء * ومنها
النامية التي تدخل الغذاء في أجزاء الجسم فيزيد في اقطاره
بنسبة طبيعية * ومنها المولدة التي تحصل من الغذاء ما يصلح
مبدأ لشخص آخر وتفصله الى أجزاء مختلفة وتقيده الهياكل
اللائقة به وقد يستند هذا الى أخرى تسمى مصورة ثم
اضطربوا في ان تعدد هذه القوى بالذات أو الحثيات وفي
ان الجامع للاجزاء والحافظ لها والمدبر لها الى أن يتم الشخص
ماذا وتحيروا في كيفية صدور الأفعال المتقنة والصور

(١) قوله وتخدمها الخ فالجاذبة تجذب المحتاج اليه من الغذاء
والماسكة تمسكه ريثما يتم فعل الهاضمة فيه والهاضمة تعد الغذاء لان
يصير جزءاً بالفعل والدافعة تدفع الفضل الغير الملائم لكل عضو عنه
ولولا دفعها اياه لم يخل شيء من الاعضاء عن اخلاط تفسده *

العجيبة والاشكال الغريبة التي تشاهد في أنواع النبات عن
القوى الطبيعية والتجؤا آخرها الى الخالق القدير * ويختص
الحيوان بقوي نفسانية مدركة ومحركة فالمدركة الحواس
الظاهرة والباطنة فمن الظاهرة اللمس وهي قوة سارية في
البدن به يدرك الحرارة والبرودة ومنها الذوق وهي قوة منبثة
في العصب المفروش على جرم اللسان به يدرك الطعوم * ومنها
الشم وهو قوة في زائدتى مقدم الدماغ بها يدرك الروائح
بوصول الهواء لا بانفصال الاجزاء * ومنها السمع وهي قوة
مودعة في عصب باطن الصماخ يدرك بها الاصوات بوصول
الهواء . ومنها البصر وهي قوة مودعة في ملتقى العصبين
المجوفتين المفترقتين الى العينين يدرك بها الألوان والأضواء
اما بالانطباع أو بخروج الشعاع ولكل امارات فلال أول ان
نور العين مرئى وانطباع الشبح في القابل المقابل ضروري وان
سائر الحواس يأتيتها المحسوس وان صورة الشمس قد تبقى
زمانا في عين من اطال النظر اليها ثم أعرض وللثاني ان الرؤية
تفاوت بتفاوت الشعاع وانه يشاهد في الظلمة انفصال النور
من العين وعند تغميض العين على السراج خطوط شعاعية

وعندنا الرؤية بمحض خلق الله وما يقال انه يشترط في
الابصار بعد سلامة الحاسة والقصد وحضور المبصر كونه
كثيفا مضيئا مقابلا أو في حكمه بلا حجاب ولا افراط
قرب ولا بعد ولا صغر ولا غلط ممنوع وكذا دعوى لزومها
عند تلك الشرائط . ومن الباطنة الحس المشترك وهي القوة
التي يجتمع فيها صور المحسوسات بالتأدي اليها من طرق
الحواس بدليل الحكم ببعض على البعض ومشاهدة النائم
والمريض ما ليس في الخارج ومشاهدة القطرة النازلة خطا
مستقيما والشعلة الجوالة دائرة * والخيال وهي التي تحفظ صور
المحسوسات بدليل انها تزول عن الحس المشترك لا بالكلية
كما في النسيان بل مع سهولة الاستحضار . والوهم وهي القوة
التي بها ادراك المعاني الجزئية * والحافظة لاحكام الوهم * والمتصرف
تتصرف في الصور والمعاني وتسمى باعتبار استعمال العقل
اياها مفكرة والوهم مخيلة * والحل للحس المشترك مقدم البطن
الاول من الدماغ والخيال مؤخره والمخيلة البطن الأوسط
والوهم مقدم البطن الاخير والحافظة مؤخره بدليل
الاختلال باختلال المحال * والحركة منها شوقية تبعت على

جلب المنافع أو دفع المضار وتسمى الاولى شهوية والثانية
غضبية * ومنها فاعلية بتديد الاعصاب الى جهة مبدئها كما في
القبض أو الى خلاف جهته كما في البسط *

* مقالة في المجردات وفيها بحثان *

الاول في النفس وقسموها الى فلكية وانسانية وقد
تطلق على مبدأ آثار النبات أو الحيوان وتسمى نباتية أو
حيوانية . والمعتمد من رأي المتكلمين ان النفس الانسانية
جسم لطيف سار في البدن لا يتبدل ولا يتحلل أو الاجزاء
الاصلية التي لا تقوم الحياة باقل منها ومن رأى الفلاسفة
وبعض المتكلمين انها جوهر مجرد متصرف في البدن لناوجوه
(أحدها) انا نحكم على الجزئي ومدرك الجزئي منا هو الجسم
ليس الا . والثاني ان المشار اليه بانا وهو معنى النفس يتصف
بأوصاف الجسم . والثالث ان نسبة المجرد الى الابدان على
السواء فيجوز ان ينتقل فلا يقطع بان زيدا الآن هو الذي
كان * الرابع ظواهر النصوص احتجوا بوجوه (أحدها)
انها بتعقلها تكون محلا لما ليس بمادي ولا ذى وضع ومقدار

ولا قابل للانقسام . والثاني انها تدرك ذاتها وآلاتها
وادراكاتها ولا تضعف بكثرة الافعال ولا يضعف الاعضاء
ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك . الثالث ان القوة العاقلة
لو كانت في جسم فان كفي في تعقله حضوره لم ينقطع تعقله والا
لم يحصل لامتناع تعدد الصورة لشيء واحد * ثم النفوس متماثلة
لوحدة حدها وقيل متخالفة لاختلاف لوازمها * وافقوا على
أبديتها . وقد يستدل بذلك على قدمها وكذا باستغنائها
عن المحل . وقد يستدل على حدوثها بأنه يلزم تعطلها قبل
البدن بخلاف ما بعد المفارقة فانها في شغل شاغل ^(١) وبانها لو
اتحدت امتنع تعددها ولو تعددت قمايزها بالماهية أولوازمها
ينافي التماثل وبما يحل فيها كالشعور بهويتها يستلزم الدور
وبالعوارض المادية بان يكون قبل كل بدن بدن يستلزم

(١) قوله وبانها الخ اعترض على هذا الاستدلال بوجهين أحدهما
انا لانسم كون كل فرد من أفراد النفس نوعا منحصرا في شخص
باطلا اذ لم تقم حجة على ذلك والثاني ان اثبات حدث النفس بهذا
الدليل يوجب الدور لا بتناؤه على بطلان التناسخ مع ان العمدة الوثيق
في ابطاله مبنية على حدوث النفس *

التناسخ وقدم الجسم ثم هي مع الابدان على التساوي فلو
تعلقت قبل ذلك ببدن آخر لتذكرت بعض أحواله
ولا جمعت نفسان لان تمام المزاج يقتضي حدوث النفس
لعموم الفيض وعلى غاية التناسخية انه لا تعطل في الوجود
وان شأن النفوس الاستكمال وما ثبت بالشرع من المسخ
والحشر ليس من المتنازع . وما يقال من ان النفوس الكاملة
تتصل بعالم العقول والمتوسطة تتعلق بأجرام سماوية وأشباح
مثالية والناقصة بأبدان حيوانات تناسبها فيما اكتسبت من
الاخلاق وتمكنت من الهيئات متدرجة في ذلك الى ان
تتخلص من الظلمات مجرد حكاية . والثابت بالشرع بقاؤها
ووافقت الحكماء بناء على استنادها الى القديم استقلالاً أو
بشرط حادث في الحدوث دون البقاء وان قوة الفناء بمعنى
امكانه الاستعدادي تقتقر الى محل *

* فصل *

مدرك الجزئيات عندنا النفس لانها الحاكمة بها وعليها
ولها السمع والابصار . وعند الفلاسفة الخواص للقطع بان

الابصار للباصرة وان آفتها آفة له وما يمتنع ارتسامه في
المجرد كثير اما يتخيل * والقول بانها لا تدرك الجزئيات بالذات
بل بالآلات يرفع النزاع الا انه يقتضى ان لا يبقى ادراك
الجزئيات عند فقد الآلات والشريعة بخلافه *

* فصل *

قوة النفس باعتبار تأثرها من المبدأ للاستكمال تسمى
عقلا نظريا ومراتبه أربع * العقل الهولاني الذي شأنه
الاستعداد المحض والعقل بالملكة الذي له استعداد النظريات
بمحصول الضروريات والعقل بالفعل الذي له التمكن في
استحضار النظريات من غير افتقار الى كسب جديد والعقل
المستفاد الذي هو حضور النظريات عند المشاهدة وباعتبار
تأثيرها في البدن للتكميل يسمى عقلا عمليا وهي قوة
الاستنباط والتصرف لانتظام أمر المعاش والمعاد * ويتفرع
على الاول الحكمة النظرية المفسرة بمعرفة الاشياء كما هي
بقدر الطاقة البشرية * والثاني الحكمة العملية المفسرة بالقيام
بالأمور على ما ينبغي كذلك . ومن ههنا يقال أن الفقه

اسم للعلم والعمل جميعا وقد يقال العملية لمعرفة ما يتعلق
باختيارنا وان تعلقت باصلاح شخص قهذيب الاخلاق أو
أهل المنزل فتدبير المنزل أو أهل المدينة فسياسة المدن
وأصول الاخلاق الفاضلة اعتدال القوة الشهوية وهي العفة
والنضبية وهي الشجاعة والنطقية وهي الحكمة ومجموعها
العدالة ولكل منها طرفا افراط وتفريط هما رذيلة فللعفة
الخمود والفجور وللشجاعة التهور والجبن وللحكمة
الجربرة والغباوة *

* البحث الثاني في العقل *

احتجوا على وجوده بان أول المخلوقات لا يجوز أن
يكون جسما لتركبه ولا هيولي أو صورة للزوم فاعلية احدهما
للاخرى ولا عرضا لافتقاره الى غير فاعله ولا نفسا لانها لا تستقل
بإنجاد ما بعدها وبان علة أول الاجسام لا بد ان تشتمل على
كثرة لثلاث يتعدد أثر الواحد وان يستغنى في ذاته وفعله عن
الجسمية لثلاث يفيض الى تقدم الشيء على نفسه وبان دوام حركات
الافلاك ليس الا لنيل شبهة دائم غير مستقر بمعقول كامل
بالفعل لا تنتهي كمالاته والا يلزم الاتقطاع أو طلب المحال

وليس هو الواجب والا لم تختلف الحركات فتعين العقل .
والعقول جواهر مجردة عن المواد في ذاتها وجميع أفعالها
وزعموا أنها لا تكون أقل من عشرة والعاشر هو المدبر
لعالم العناصر وانها أزلية منحصرة أنواعها في أشخاصها جامعة
لكمالاتها عاقلة لذواتها ولسائر المجرّدات وجميع الكليات
وانها ^(١) مباد لكالات النفوس والاجسام ويصدر عن الاول
باعتبار وجوده عقل واعتبار وجوبه بالغير نفس وباعتبار مكانه
جسم وزعموا ان الملائكة هم العقول المجردة والنفوس الفلكية
وان الجن أرواح مجردة لها تصرف في الاجسام العنصرية
والشياطين هي القوى المتخيلة وان لكل فلك روحا كليا
ينشعب منه أرواح كثيرة. والمدبر لا امر العرش يسمى بالنفس
الكلية ولكل من أنواع الكائنات روحا يدبر أمره يسمى
بالطباع التام. وعندنا الملائكة اجسام لطيفة تتشكل بأشكال
مختلفة شأنهم الخير والطاعة والقدرة على الاعمال الشاقة

(١) قوله وانها مباد لكالات النفوس الخ فان الأخير من
العقول وهو المسمى بالعقل الفعال يعطى النفوس البشرية كمالاتها
وتعطى الصور للاجسام على حسب القابلية *

والجن كذلك الا ان منهم المطيع والعاصي والشياطين
شأنهم الشر والاغواء ولا يمتنع ظهور الكل على بعض
الابصار وفي بعض الاحوال وما على كل كلام في كل باب
أعرضنا عنه مخافة الاطناب والله الهادي الى طريق الصواب

❦ الباب الخامس في الالهيات . وفيه فصول ❦

(الفصل الاول) في الذات لا بد للمكنات من واجب
وللمحدثات من قديم دفعا للدور والتسلسل . وقد شاع في
الكتاب الالهي الارشاد الى الاستدلال بالآفاق والانفس
بذواتها وصفاتها لا مكانها وحدوثها لانه الظاهر في نظر
الكل النافع للجمهور والاستكثار فيه ربما يفضي الى اليقين
والتأمل فيه الى ان الصانع لمثل هذا لا يكون الا غنيا مطلقا
موصوفا بصفات الكمال منزها عن الزوال ثم الحق ان
ذات الواجب مخالف لسائر الذوات لثلا يلزم وجوب الممكن
أو امكان الواجب وان كونه أزليا أبديا غنى عن البيان .

❦ فصل في التنزيهات ❦

الواجب لذاته لا جزء له والا لا يمكن ولا تعدد لافراده

لان مابه الامتياز امانفس الماهية الواجبة أوجزؤها أولازمها
فلا تعدد أو منفصل فلا وجوب ولان وقوع ما قصده
الوجبان اما بهما معا فلا استقلال أو بكل منهما فتوارد
العتلين على معلول واحد أو بأحدهما فيترجح بلا مرجح
ولان أحدهما ان لم يتمكن من ضدهما قصده الآخر عجز
وان تمكن فان وقعا معا لزم اجتماع الضدين والالزم عجزهما
أو عجز أحدهما مع لزوم ارتفاع مثل الحركة والسكون
والترجيح بلا مرجح ولانهما ان اتفقا على كل مقدور
فالتوارد والا فالتمانع والنصوص كثيرة (ولو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا) اشارة (١) الى دليل التمانع . والمشركون هم

(١) قوله اشارة الى دليل التمانع قال في شرح المقاصد فان أريد
بالفساد عدم التكون فتقريره انه لو تعدد الاله لم تتكون السماء والارض
لان تكونهما اما بمجموع القدرتين أو بكل منهما أو بأحدهما والكل
باطل اما الاول فلان من شأن الاله كمال القدرة واما الآخران فلما مر
وان أريد بالفساد الخروج عما عليه من النظام فتقريره انه لو تعدد الاله
لكان بينهما التنارع والتغالب بحكم اللزوم العادى فلم يحصل بين أجزاء
العالم الائتظام الذي باعتباره صار الكل بمنزلة الشخص الواحد ويختل
النظام الذي به بقاء الأثر *

الثنوية القائلون بالنور والظلمة والمجوس (بأهر من)
(ويزدان) والمثبتون للولد وعبدية الأصنام والكواكب
لاستلزام استحقاق العبودية الوجوب . واما القائلون بقدوم
الصفات وبخلق الحيوان لافعاله والشیطان للقبائح والعقول
للنفوس وبعض الأجسام والافلاك لما في عالم العناصر
فيبالغون في التوحيد الا ان القول بتعدد الذوات القديمة
الموجدة لذوات مستقلة خطب هائل . والواجب ليس بجسم
ولا عرض للاحتياج ولا متحيز للزوم قدم الحيز بل وجوبه
وامكان الواجب لان المتحيز محتاج الى الحيز دون العكس
ولا جوهر لا مكانه ولو اريد بالجوهر القائم بنفسه وبالجسم
الموجود فيمتنع شرعا واحتياطا . والقول بانه جسم على صورة
انسان أو غيره وفي جهة العلو مماسا للعرش أو محاذيا له
تمسكا بان كل موجود جسم أو جسماني ومتحيزا وحال فيه
ومتصل بالعالم أو منفصل عنه جهالة . والنصوص مؤولة .
ولا يتجدد لما سبق وللزوم الانقلاب أو اجتماع الوجوب
والامكان ولا يحل لامتناع الاحتياج والتحيز . وحكى الحالول
والاتحاد عن النصارى في حق عيسى وعن بعض الفلاة في

حق على . ويمتنع اتصافه بحادث لانه تغير ولانه يمتنع في الازل فيلزم الانقلاب ويوجب زوال ضده فيلزم عدم الخلو عن الحادث . واما الاتصاف بما له تعلق حادث أو بما يتجدد من السلوب والاضافات والاحوال فليس من المتنازع

﴿ فصل في الصفات الوجودية ﴾

الحق انها زائدة على الذات اذ لا يعقل من العالم الامن له العلم وهكذا ولو كان علمه ذاته لما أفاد حمله ولم تتميز الصفات ولم يفتقر الى الاثبات وجاز اتصافه بما يتصف به الذات . وقالت المعتزلة فيه استكمال بالغير وتعليل للعالمية بالعلم مع انها واجبة له وتكثير للقدماء . قلنا الصفة لا عين ولا غير ولو سلم فلا نسلم امتناع الاستكمال بمعنى ثبوت صفة الكمال له والواجب بمعنى اللازم قد يعمل بما نشأ عن الذات والكفر تعدد الذوات القديمة كما لزم النصارى . قالوا في بقاء الصفات يلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال . قلنا المستحيل قيام العرض بالعرض والمعنى أعم ولو سلم فهي باقية بقاء الذات أو بقاءها عينها . قالوا تماثل قدرته قدرة الشاهد فلا تختلف آثارها . قلنا ممنوع فمنها القدرة لاستناد الحوادث اليه تعالى وفاقا

ولا استلزام ارتفاع ما ثبت بالايجاب ارتفاع الموجب ولا امتناع استناد مواضع الكواكب والاقطاب واختلاف الاوضاع والاشكال الى غير المختار . وقد يتمسك بالدلة السمعية وبان القدرة وغيرها صفات كمال وأضدادها سمات نقص وبان اتقان العالم وانتظامه لا يتصور الا من قادر عالم . تمسك المخالف بان تعلق القدرة لا يكون الا مرجح فيتسلسل وبانه اما قديم فيكون الاثر قديما أو حادث فيتسلسل وبان الاثر انما يصدر بعد تمام الشرائط وحينئذ لا اختيار وبان أثر المختار ان كان أولى لزم الاستكمال أولا فالعبث وبأنه لو امتنع في الازل لزم الانقلاب أو أمكن فاستناد الازل الى المختار وبانه اما معلوم الوجود فيجب أو العدم فيمتنع . وأجيب بان المرجح تعلق الارادة لذاتها فلا تسلسل وبانه يجوز تعلق الارادة في الازل بإيجاده في وقته وبان الوجوب بالاختيار عين الاختيار وبان الفعل الاولى في نفسه أو للغير لا يكون عبثا وبان الحادث ممكن في الازل لذاته ممتنع لكونه اثر المختار وبانه يعلم وجوده بقدرته ثم قدرته غير منقطعة ولا مقتصرة على بعض الممكنات لان مقتضى

للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية هو الامكان فالله على كل شيء قدير. وخالف بعض المعتزلة في القبائح والبعض في مقدور العبد والبعض في مثله (وبالجملة) فالكمل مستند اليه ابتداء عندنا وأعم من أن يكون ابتداء أو بواسطة عند غيرنا وبلا اختيار ابتداء أو بواسطة عند الفلاسفة. ومنها العلم لاستناد العالم مع أحكامه وانتظامه اليه ولكونه قادرا مختارا واثباته بالسمع دور بخلاف مثل القدرة والكلام. وعلمه تعالى لا يقطع ولا يقتصر لمثل مامر وخالف بعضهم في العلم بذاته لعدم الاثنية وبالعلم للزوم لا تناهي الصفات وبغير المنتاهي لاستحالة وجوده وبالمعدوم لانه نفي محض. والفلاسفة في العلم بالجزئيات لتغيرها. ورد بان من الجزئي مالا يتغير وبان تغير الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالقديم يوجد قبل الحادث ثم معه ثم بعده وهذا معني ما قيل ان علم الباري بان الشيء سيوجد هو نفس علمه بانه وجد (وبالجملة) فالعلم لا يتغير بتغير المعلوم كما لا يتكرر بكثرته بمنزلة مرآة تنكشف بها الصور وهذا انما يصح اذا لم يجعل العلم نفس الاضافة بل صفة ذات اضافة ومنها الارادة وهي صفة غير العلم بها يتخصص احد طرفي

المقدور بالوقوع وتعلقها لذاتها وقدمها لا يوجب قدم المراد والقول بانها حادثة قائمة بذاته ظاهر البطلان وبانها نفس العلم بالنظام الاكمل أو كون القادر غير مكروه ولا ساء أو العلم في فعله والامر في فعل غيره أو الداعية الى الفعل بمعنى العلم بنفع زائد في الفعل لكل منصف وقد دل عليه النصوص واستلزامه الفعل بالاختيار لا ينافي الاختيار. ومنها الحياة والسمع والبصر ولدلالة النصوص القاطعة واجماع الانبياء بل جميع العقلاء على ذلك ولان الخلو عنها نقص فثبت صفات ثلاثة قديمة ولا يلزم قدم المسموع والمبصر. وما يقال انها اعتدال المزاج وتأثر الحاسة أو مجرد العلم بالمسموعات وبالمبصرات ممنوع. واما الشم والذوق واللمس فلم يرد بها الشرع ولم يجوزها العقل لكن المذهب انه يدرك متعلقاتها ومنها الكلام بشهادة الانبياء مع عدم توقف دلالة المعجزة عليه ليدور ولان ضده في الحي نقص وهو صفة أزلية منافية للسكوت والآفة يدل عليها بالعبارة والكتابة. وجمهور الفرق على ان المعقول من الكلام هو الحسى دون النفسى ولم يقل بقدمه الا الحنابلة والحشوية ويطلانه ضروري

لكونه مرتب الاجزاء ممتنع البقاء. وعند المعتزلة هو حادث في جسم ومعنى تكلم الباري به هو خلقه فيه. لنا ان معنى المتكلم من قام به الكلام ولا يتصور اللفظي فتعين المعنى والقول بان النظم قد يكون دفعي الاجزاء كالقائم بنفس الحافظ وبالطابع وهم وأيضا كل من يأمر وينهى ويخبر يحد في نفسه معنى غير العلم والارادة يدل عليه بالعبارة والكتابة. وقد شاع عند أهل اللسان اطلاق الكلام عليه. ولا نزاع في انه يقال بالاشتراك أو المجاز المشهور على النظم المخصوص المسموع لا بمجرد انه دال على كلامه القديم بل لانه أنشأه برقومه في اللوح المحفوظ أو بحروفه في الملك ويخص العربي منه باسم القرآن وهو المتعارف عند العامة وفي علم الاصول واليه يرجع ما يشهد بالحدوث مثل المنزل والمقروء والمسموع والمتحدي به والعربي ونحو ذلك قالوا الاخبار بالماضي في الازل كذب والامر والنهي سفه وعبث وأجيب بانه انما يصير الكلام أحد الاقسام فيما لا يزال مع انه يكفي مخاطب معقول. والتحقيق انه طلب ممن سيوجد هذا. والمذهب انه واحد في الازل يتكثر بحسب العلاقات

اذ لم يرد السمع بالتعدد. واثبت الشيخ الاشعري البقاء صفة لان الباقي بلا بقاء كالعلم بلا علم. ورد بانه استمرار الوجود وبانه يعود الكلام في بقاء البقاء وبعض الفقهاء التكوين لانه تعالى خالق اجماعا ومدح به نفسه بكلام أزلي فيلزم ان يكون صفة أزلية وهي المعنى بقول الكل انه يكون الاشياء في أوقاتها بكلمة أزلية هي كن ولا يلزم من قدمه قدم المكون كالعلم. والحق انه معنى اضافي يعقل من تعلق المؤثر بالآثر وليس سوى تعلق القدرة والارادة والتمدح بالخالقية في الازل مثل التمدح بانه (يسبح له مافي السموات وما في الارض) أي هو بحيث له ذلك فيما لا يزال وما قيل ان التكوين هو المكون فعناه ان المفهوم من الخلق هو المخلوق وان الحاصل من التأثير هو الاثر لا غير واما سائر ما يطق عليه من الصفات فراجعة الى الصفات المذكورة ومثل الاستواء واليد والوجه والعين مجازات وتمثيلات.

﴿فصل في أحواله﴾

الحق انه تعالى يصح ان يرى بمعنى حصول الحالة الادراكية الحاصلة عند النظر الى القمر من غير جهة ولا

مقابلة وأنه يحصل ذلك للمؤمنين في الجنة. أما الصحة فلأن موسى عليه السلام طلب الرؤية والله تعالى علقها على الممكن في نفسه وهو استقرار الجبل والقول بأنه إنما طلب العلم الضروري أو الرؤية لاجل القوم أو لزيادة الطمأنينة بسماع الكلام ظاهر البطلان. وقد يستدل بأن متعلق الرؤية المشترك بين الجوهر والعرض ليس إلا الوجود المشترك بينهما وبين الواجب لما مر من أن الحدوث أو الامكان عدمي مع اشتراك المعدوم فيه وجواز الرؤية عند تحقق ما يصلح متعلقاً لها ضروري وصحة رؤية كل شيء موجود حتى الطعوم والروائح والعلوم تلزم من الدليل وإن استبعدت. فإن قيل الواحد النوعي قد يعمل بعلة مختلفة. قلنا الكلام في المتعلق والرؤية قد تتعلق بشيء من غير أن يدرك جوهريته أو عرضيته فضلاً عن خصوصية. وأما الوقوع فلقوله تعالى (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) ولم يهتد استعمال النظر إليه إلا في الرؤية. وحمل النظر على الانتظار وإلى علي النعمة تعسف وقوله تعالى (كلا إنهم يومئذ لمحجوبون) وقوله تعالى (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) ولقوله (عليه

الصلاة والسلام) أنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر) وقوله (فينظرون إلى وجهه الله) والمخالف يدعي اقتضاءها المقابلة ودوامها عند حصول الشرائط وكلاهما ممنوع^(١) والعمدة قوله تعالى (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) لظهور أن المعنى على عموم السلب. ورد بعد تسليم كون الإدراك هو الرؤية أو أعم منها بأنه لا عموم في الأشخاص ولا الأوقات وأما قوله تعالى (لن تراني فليس للتأييد) ولا عموم الأوقات وأما استعظام سؤال الرؤية فلتعنيتهم

﴿خاتمة﴾ الحق أنه لا يعلم من الله تعالى إلا الوجود والصفات والسلوب والاضافات.

(١) قوله وكلاهما ممنوع أما الأول فلأننا لا نسلم لزوم المقابلة لأن الرؤية نوع من الإدراك يخلقه الله تعالى متى شاء كيف شاء لمن شاء ولو سلم في الشاهد فلا يلزم في الغائب لاختلاف الرؤيتين إذ رؤية الله بلا كيف ورؤية الجسم بالكيف والمراد من الرؤية بلا كيف هو خلوها عن الشرائط المعتبرة في رؤية الأجسام والأعراض وأما الثاني فلأننا لا نسلم وجوب الرؤية في الغائب عند تحقق الجواز وسلامة الآلة لم لا يجوز أن تكون رؤيته تعالى مشروطة بزيادة قوة إدراكه في الباصرة يخلقه الله تعالى في الجنة وفي بعض الأوقات دون بعض

﴿ فصل في أفعاله ﴾

موجد فعل العبد هو الله وانما للعبد الكسب وهو أمر اضافي يجب من العبد ولا يوجب وجود المقدور بل اتصاف الفاعل به وذلك كتعيين أحد الطرفين وترجيحه وصرف القدرة . وعند المعتزلة الموجد هو العبد وأطلقوا لفظ الخالق عليه ولزمهم كون كل حيوان خالقا وقد قال الله تعالى (الله خالق كل شيء) . (خلق كل شيء) . (انا كل شيء خلقتنا بقدر) (والله خلقكم وما تعملون) . (هو الله الخالق) (فعال لما يريد) (كل من عند الله) . (كتب في قلوبهم الايمان) . (انه هو أضحك وأبكى) وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يشعر بان كل كائن بقدرة الله تعالى ومشيتته ولو كان فعل العبد بقدرة لزم اجتماع المؤثرين لما ثبت من شمول قدرة الله تعالى ولكان عالما بتفاصيله ولكان متمكنا من تركه مع ترجيح الفعل بمرجح لا يكون منه ويجب عنده الفعل مع ان معلوم الله تعالى هو وقوعه . وقد يستدل بانه لو قدر على فعله لقدر على اعادته وعلى مثله وعلى خلق الاجسام ولكان فعله كخلق الايمان أحسن من فعل

الباري كخلق الشيطان ولما صح سؤال الايمان ولا الشكر عليه . وأما المعتزلة فمنهم من ادعي الضرورة لان كل أحد يفرق بين حركة سقوطه وضعوده ويحد تصرفاته بحسب دواعيه وقصوده ويقطع بان ما يطلبه أو ينهي عنه أو يتناه أو يتعجب منه انما هو فعل فاعله . والجواب ان ذلك لا يفيد كونه بخلق وقدرته وإيجاده بل كونه متعلق قدرته وإرادته واقعا على وفق قصده ودواعيه . ومنهم من احتج عقلا بانه لو لا استقلال البعد بطل المدح والذم والامر والنهي والثواب والعقاب وفوائد الوعد والوعيد ونحو ذلك وبان من أفعال العبد قبائح لا يجوز أن يخلقها الحكيم كالظلم والشر وسائر المعاصي وبانه يوجب اتصاف الباري بما لا ينبغي كالكافر والظالم والآكل والقاعد وغير ذلك . ورد بان الكسب وتعلق القدرة والارادة كاف والا فلا نزاع في الوجوب أو الامتناع بناء على ان المرجح الموجب أو المانع هو العلم الازلي وبان القبيح فعل القبيح لا خلقه ألا يرى انه تعالى خلق أصل جميع القبائح وهو الشيطان وبان الفاعل من قام به الفعل لا من أوجده في محل آخر وسمعا بالآيات الواردة في اسناد

الافعال الى العباد سيما ما ينبي عن اليجاد مثل (من عمل صالحا). (وما تفعلوا من خير). (فتبارك الله أحسن الخالقين) وفي انه لا يمنع من الايمان والطاعة ولا الجاء الى الكفر والمعصية (وما منع الناس أن يؤمنوا). (كيف تكفرون) والدالة على تعليق أفعال العباد بمشيئتهم (اعملوا ما شئتم) (فمن شاء فليؤمن). والجواب ان بعضها غير متنازع وبعضها مؤول جمعا بين الدالة ومشيئته ليست الا بمشيئة الله تعالى (وما تشاؤون الا أن يشاء الله) والحق انه لا جبر ولا تفويض لكن أمر بين الامرين لان المبادئ القريبة على الاختيار والبعيدة الاضطراب فالانسان مضطر في صورة مختارا فعالة بقضاء الله تعالى وقدره بمعنى خلقه وتقديره ابتداء أو بوسط موجب والرضا انما يجب بالقضاء لا بالمقضي وعند المعتزلة لا يصح الا بمعنى الاعلام والتبيين أو الكتابة في اللوح أو الالزام في الواجبات. ثم لا خلاف في ذم القدريّة وسموا بذلك لفرط اشتغالهم بنفي القدر وما قالوا ان الميثب أولى بأن ينسب اليه مردود لقوله عليه السلام (القدريّة مجوس هذه الامّة) وقوله صلى الله عليه وسلم (اذا قامت القيامة

نادى مناد أين خصماء الله فيقوم القدريّة) ولان من يضيف القدر الى نفسه أولى بالتسمية. ثم النصوص الشاهدة بان الكل بمشيئة الله أكثر من أن تحصى حتى صار بمنزلة المثل (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) كيف لا وقد ثبت انه خالق للكل ومريده وعالم بعدم وقوع ما لم يقع فكيف يريد. والمعتزلة جزموا بأنه لا يريد القبائح بل اضدادها وان لم يقع فجعلوا أكثر ما يقع في ملكه خلاف مراده تمسكا بان ارادة القبيح قبيحة وان العقاب على ما يريد ظلم وان الامر بما لا يراد والنهي عما يراد سفيه وان الارادة تستلزم الامر والرضا والمحبة والكل^(١) فاسد واما الرد على الذين قالوا (ولو شاء الله ما أشركنا) فلقصدتهم الاستهزاء أو بجعلهم ذلك عذرا لهم ولذلك جعلوا مكذبين لا كاذبين

(١) قوله والكل فاسد أما الاول فلأنه لا قبيح منه تعالى غاية الامر انه يخفي علينا وجه حسنه واما الثاني فلان الظلم انما هو التصرف في ملك الغير والكل ملكه تعالى واما الثالث فلانه ربما لا يكون غرض الامر الاتيان بالأمور به كالسيد اذا أمر العبد امتحاناه هل يطيعه واما الرابع فلان الرضا انما يلزم في القضا لا في المقضي على ما قرر في موضعه

وحكم (بأنه لو شاء لهذا لم أجمعين) أما قوله تعالى (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) أي مكروه بين الناس وفي مجاري العادات *

﴿فصل﴾

الحسن والقبح بمعنى استحقاق المدح والذم والثواب والعقاب في حكم الله تعالى بالشرع لقوله تعالى (وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا) ولأنه لو كان لذات الفعل لما تخلف عنه ولأن العبد لا يستقل بفعله والمدح والذم عقلا ليس الا مع الاستقلال. وقالت المعتزلة بل بالعقل لأن حسن الاحسان وقبح العدوان ضروريان ولأن العقل عند التساوي يؤثر الصدق واتخاذ الغريق على الكذب واهلا كه وانه لو لم يقبح اظهار المعجزة علي يد الكاذب لم تثبت النبوة. والجواب عن الأولين المنع بالمعنى المتنازع وعند التساوي بالحقيقة وعن الثالث ان عدم الوقوع من القطعيات العادية. وقد تمسكت المعتزلة بأن من عرف الله تعالى بذاته وصفاته ثم أشرك به ونسب كل نقص اليه علم قطعا انه في معرض العقاب. قلنا لما علم ذلك من تقرير الشرائع وبأنه لو كان بالشرع لزم اخفام

الانبياء وقد مر جوابه

﴿فصل﴾

لا خلاف في عدم التكليف بما يمتنع لذاته كجمع النقيضين ولا في وقوع التكليف بما يمتنع لسابق علم أو اخبار بأنه لا يقع وإنما اختلف فيما أمكن ولم يقع متعلقا لقدرة العبد أصلا نخلق الجسم أو عادة كالصعود الى السماء فعندنا يجوز لعدم القبح العقلي لكن لا يقع لقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وعند المعتزلة والشيعة لا يجوز لكونه سفها وعيها. ومنا من ذهب الى ان تكليف أبي لهب بان يصدق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ومن جملته انه لا يصدقه أصلا تكليف بجمع النقيضين وأجيب بأنه انما كاف بتحصيل الايمان وهو أمر ممكن في نفسه ممتنع لسابق علم أو اخبار بأنه لا يؤمن.

﴿فصل﴾

الحق ان تعليل بعض أفعاله بالاغراض ثابت بالنص والاجماع وعليه مبني القياس فالاقرب حمل الخلاف على عدم لزوم ذلك أو عمومته كما يشهد به استدلالهم بأنه لا بد من

الانتهاء الى مالا يكون لغرض قطعاً للتسلسل وبانه لا يعقل
في تخليد الكفار نفع لاحد * ذهبت المعتزلة الى أن الغرض
من التكليف التعريض للثواب بدليل قوله تعالى (ومن
يطع الله ورسوله يدخله جنات) ولأن الاضرار بدون
استحقاق ولا منفعة ظلم فيكون التعريض للمنفعة هي الجهة
الحسنة للتكليف * ورد بان الترتيب قد يكون فضلاً من
الله تعالى وبانه المالك فلا ظلم منه أصلاً ولو سلم لزوم الغرض
فيجوز أن يكون هو الابتلاء أو الشكر أو حفظ النظام
أو غيره ذلك وبالجملة لا يعقل استحقاق النعيم الدائم بمجرد كلمة
والعذاب الدائم بشرب جرعة خمر.

﴿ فصل ﴾

قد ورد في الكتاب والسنة نسبة الهداية والاضلال
والطبع واختم على قلوب الكفرة الى الله فعندنا بمعنى خلق
الهداية والاضلال لانه الخالق وحده * وعند المعتزلة الهداية
الدلالة الموصلة الى البغية أو البيان بنصب الادلة ومنع الالطاف
للعلم بأنها لا تجدى أو الاسناد مجاز واما اللطف والتوفيق
والعصمة فعندنا خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة

المعصية وقيل العصمة أن لا يخلق الله في العبد الذنب وقيل
خاصية يتمتع معها صدور الذنب . وعند المعتزلة اللطف
ما يختار المكلف عنده الطاعة أو يقرب منها مع تمكنه
في الحالين ويسميان المحصل والمقرب والتوفيق اللطف
المحصل للواجب والخذلان مع اللطف والعصمة اللطف
المحصل لترك القبيح *

﴿ فصل ﴾

والاجل الوقت الذي علم الله بطلان حياة الحيوان
فيه وهو واحد . والمقتول ميت باجله الا أن موته مما خلقه
الله عقيب فعل العبد ووجوب الجزاء على القاتل لما اكتسبه
من الفعل وارتابه من النهي . ومعنى زيادة البر في العمر كثرة
الخير للنصوص القاطعة على انه لا تقدم ولا تأخر على الاجل

﴿ فصل ﴾

الرزق ما ساقه الله تعالى الى الحيوان فانفع به وكل
يستوفي رزقه ولا ياكل أحد رزق غيره وقيل لينفع به وقد
يخص بالمالك كقول وفيد المعتزلة بان لا يكون لأحد منعه
فيخرج الحرام فلا يكون من رزق في جميع عمره بالحرام

مرزوقا وقد دلت النصوص على ضمانه الارزاق .

﴿ خاتمة ﴾ التفسير تقدير ما يباع به الشيء ويكون غلاء ورخصا باسباب من الله تعالى فالمسعر هو الله وخده

﴿ فصل ﴾

المعتزلة أوجبوا على الله أمورا وتحيروا في معنى الوجوب فمنها اللطف لأن منعه تقض للغرض وتقريب أو تحصيل للمعصية ولأن الواجب لا يتم الا به فيجب أن لا يبقى كافر ولا فاسق وأن لا يخلو عصر من الانبياء والاولياء والعوض في مقابلة الألم ونحوه لأن تركه ظلم . واختلفوا في الوجوب كونه في الآخرة وفي حبوطه بالذنوب وفي ان اعواض الكفار والفساق وغير العاقل تكون في الدنيا أو في الآخرة وان البهائم هل تدخل الجنة ويخلق فيها العلم ومنها الاصح للعباد في الدين وقيل في الدنيا ولا خلاف في الاقدار والتمكين لأن تركه بخل وسفه . قلنا فيلزم أن لا يخلق الكافر الفقير وأن لا يخلده في النار ولا يميت المحسن ولا يبقى المسىء سيما ابليس وذرياته

﴿ فصل ﴾

تغاير الاسم والمسمى والتسمية ضروري والقول بأن

الاسم نفس المسمى والتسمية غيرها اريد بالاسم المدلول والتمسك بقوله تعالى (سبح اسم ربك الاعلى) بقوله تعالى (والله الاسماء الحسنى) ليس محل النزاع . ومبنى الخلاف ان الاسم اذا اطلق فالمراد به المسمى كما في زيد كاتب أو نفس اللفظ كما في زيد مكتوب واذا اتصف الباري بمعنى ولم يرد به اذن ولا منع ولا بمرادفه وكان مشعرا بالجلال فهل يجوز اطلاقه عليه تعالى منعه الجمهور ولم يحز مثل العارف والفطن لتوهم الاخلال ولا مثل الحارث والزارع لعدم الاجلال ولا خلاف في كثرة أسماء الله تعالى باعتبار الصفات والافعال والسلوب والاضافات ولا في امتناع ما يكون باعتبار الجزء * والحق ثبوت ما هو باعتبار نفس الذات وهو لفظ (الله) وان كان الاله اسما للمعبود ولا تنحصر أسماؤه في تسعة وتسعين .

﴿ الباب السادس في السميات وفيه فصول ﴾

(الفصل الأول) النبي انسان بعثه الله لتبليغ ما أوحى اليه وكذا الرسول وقد يخص الرسول بمن له شريعة وكتاب ثم البعثة لطف من الله تعالى وفضل يتضمن مصالح كعاضدة العقل ومعاونته ورفع الاحتمال وبيان المبهم

ويعرفها المبعوث بنصب الأدلة أو العلم الضروري ولأن
 منافع التكليف أكثر من مضاره وإن خفيت تفاصيل
 البعض عن البعض كنيات الصلاة والحج ونحوهما وطريق
 ثبوتها المعجزة وهي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم
 المعارضة ووجه دلالتها أنها بمنزلة صريح التصديق كمن يقول
 الدليل على أني رسول هذا الملك أن يقوم عن سريره ثلاثا ففعل
 فإنه يحصل به العلم الضروري ولا يقدح فيه احتمال أن يكون
 ذلك لخاصية فيه أو لاطلاع منه على خاصية في بعض الأجسام
 أو وضع فلان أو يكون من ملك أو جن أو ابتداء عادة أو
 متروك المعارضة أو لمانع أو لا لغرض التصديق بل إجابة
 للدعوة أو معجزة لنبي آخر إلى غير ذلك فإن الاحتمالات
 العقلية لا تنافي العلوم القطعية العادية على أن الكلام فيما ثبت
 العجز عن معارضته مع فرط الاهتمام وأنه شيء لا مؤثر فيه
 إلا الله وإن حصول التصديق لا يتوقف على كونه غرضاً
 ولا كون الباعث صادقاً في أخباره ليدور بناء على أنه سمعي

﴿ فصل ﴾

محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله لأنه ادعى الرسالة

وأظهر المعجزة لأنه أتى بالقرآن المعجز بفصاحته بلغاء العرب
 مع كثرتهم وشهرتهم بالعصبية ولم يطعنوا فيه مع حداقتهم
 وعداوتهم بل نسبوه لكمال حسنه وبلاغته إلى السحر
 فالمطاعن مدفوعة اجمالاً والتفصيل في المقاصد وتعجبهم كان
 من فصاحته لا لعدم تأتى المعارضة مع سهولتها فبطل القول
 بالصرفه على أن نقصان البلاغة أدخل في الصرفه ولأنه أخبر
 عن المغيبات كقصص موسى وعيسى وكقوله تعالى (وعدكم
 الله مغنم كثيرة تأخذونها) . (الم غلبت الروم) . (سيزم
 الجمع) . (لتدخلن المسجد الحرام) . (ليظهره على الدين
 كله) . (لا يأتون بمثله) ولأنه ظهرت منه أمور خارجة
 عن العادة كولدته مختوناً مسروراً مع خاتم النبوة وكونه
 مبصراً من خلفه كما كان مبصراً من قدامه وككونه غاية
 في صفات الكمال ومستجاب الدعوة وكحرو الأوثان
 وسقوط شرف قصور الأكرسة وإظلال السحاب عليه
 وانشقاق القمر وانقلاع الشجر وتسليم الحجر وحنين الجذع
 وشكايه الناقة وشهادة المشوية وتسبيح الحصى وغير ذلك
 ومن الشواهد نصوص التوراة والإنجيل والزبور ومن

الافئاعات لأهل الانصاف مااجتمع فيه من الكمالات
وما اشتملت عليه شريعته في كل باب وظهورها علي سائر
الاديان مع قلة الاعوان وكثرة الاعداء وغاية متشبت
المنكرين الطعن في النسخ مطلقا وقد بين ذلك في موضعه
ولدين موسى تمسكا بتمسكوا بالنسب أبدا وهذه شريعة
مؤبدة مادامت السموات والارض * والجواب ان هذا
اقتراء أو عبارة عن طول الزمان . ثم النص يدل على انه مبعوث
الى الناس كافة وانه لاني بعده ولا تنسخ شريعته وانه أفضل
الانبياء وأمه خير الامم * واختلفوا في الافضل بعده فقيل
آدم وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى * ودل الكتاب
على معراجة الى المسجد الاقصي واجماع القرن الثاني على انه
في اليقظة وبالجسد ودل الخبر المستفيض على انه الى السماء
وخبير الواحد الى الجنة أو العرش أو طرف العالم .

﴿ فصل ﴾

من شرائط النبوة المذكورة وكمال العقل وقوة الرأي
والسلامة عن ما تنفر عنه الطبائع السليمة أو يخل بالمرؤاة
أو بحكمة البعثة * ثم المختار ان الانبياء معصومون عما ينافي

مقتضى المعجزة كالكذب في التبليغ وعن الكفر وتعمد
الكبائر سمعا عندنا وعقلا عند المعتزلة وعن الصغائر المنفرة
وتعمد غير المنفرة وعن سهو الكبيرة أيضا لئلا يلزم ما هو
منتف قطعاً كحرمة اتباعهم ورد شهاداتهم ووجوب زجرهم
واستحقاقهم العذاب والذم وعدم نيلهم عهد النبوة ونحو
ذلك وما نقل من ذنبهم وتوبتهم فما صح منه فعلى السهو أو
ترك الاولى أو قبل البعثة والاولى أن لا يخصص عددهم وان
ورد في الحديث (ان عددا الانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون
ألفا) وعدد الرسل ثلثمائة وثلاثة عشر) أخذنا من قوله تعالى
(منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص) والجمهور
على عصمة الملائكة لقوله تعالى (وهم لا يستكبرون يخافون
ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون) . (يسبحون الليل
والنهار لا يفترون) واحتج المخالف بقصة ابليس مع كونه
من الملائكة وبغيبتهم في حق آدم واستبعادهم جعله خليفة .
ورد بان ابليس من الجن وعدّه من الملائكة تغليب وبان
الاغتيال انما يكون لغرض اظهار تقص الغير بل قصدهم
التعجب والاستفسار عن حكمة استخلاف من لا يليق مع

وجود الاليق واما تعذيب هاروت وماروت فعاتبة ولم يكن
منهما عمل بالسحر ولا اعتقاد لتأثيره بل تعليم مع تنبيه . ثم
جمهور أصحابنا والشيعة على ان الانبياء أفضل من الملائكة
وبالغ بعضهم حتي فضلوا خواص البشر على خواص الملائكة
وعوامهم على عوامهم أما عقلا فلأن اكتساب الكمال
والمواظبة على الطاعات مع الشواغل أدخل في استحقاق
الثواب وأما سمعاً فلقوله تعالى (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل
ابراهيم وآل عمران على العالمين) ومن جلتهم الملائكة ولأنه
تعالى أمرهم بالسجود لآدم تعظيما وتكرمة وأمر آدم
بتعليمهم الاسماء قصدا الى اظهار الفضل . واحتج المخالف
بانها متصفة بالكمالات العلمية والعملية بالفعل قوية على
الافعال العجيبة مطالعة على اسرار الغيب سابقة الى أنواع
اخير منزهة عن الشرور والقبائح علومهم وأعمالهم أدوم
وأقوم وأسلم وبقوله تعالى (قل لا أقول لكم عندي خزائن
الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم اني ملك) وبقوله تعالى
(علمه شديد القوى) والمعلم أفضل وقوله تعالى (لن
يستنكف المسيح أن يكون عبد الله ولا الملائكة

المقربون) . قلنا الاول معارض بما مر وتأويل البواقي في
كتب التفسير واما تقديم ذكرهم فيجوز أن يكون
لتقديمهم في الوجود أو في قوة الايمان بهم . ومن خوارق
العادات كرامات الاولياء وتفارق المعجزة بالخلق عن دعوي
النبوّة فلا توجب التباس النبي بغيره ولا انسداد باب اثبات
النبوّة بل تفيد زيادة جلالة قدر الانبياء حيث نالت امتهم
تلك المرتبة ببركة الاقتداء بهم وتفارق السحر بانها لا يجري
فيها التعليم والتعلم ولا يتأتى فيها المعارضة ولا تجماع النفس
الشريرة ولا يكون الا بمباشرة أعمال مخصوصة وكلاهما واقع
لقصة مريم وآصف وغيرهما مما روى عن كثير من الصالحاء
وقوله تعالى (يعلمون الناس السحر) ولما ثبت أنه سحر
النبي وعائشة وابن عمر ولا دلالة لقوله تعالى (يخيل اليه من
سحرهم) على انه لاحقيقة له والاصابة بالعين قد جرت مجرى
المشاهدات وفيها نزلت آية (وان يكاد الذين كفروا) وفي
جواز الاستعانة بالرقى والتأتم خلاف . والولى لا يبلغ درجة
النبي ولا تسقط عنه التكليف ولا تكون الولاية أفضل
من النبوّة وأما ولاية النبي فقيل أفضل لما فيها من معنى

القرب والاختصاص وقيل بل نبوته أفضل لما فيها من الوساطة بين الحق والخلق والقيام بمصالح الدارين مع شرف مشاهدة الملك .

* فصل في المعاد *

يجوز إعادة المعدوم لأن الامكان الذاتي لا يزول بحسب الاوقات على ان الوجود الاول ربما أفاد المادة الباقية زيادة استعداد لقبول الوجود في ذلك الوقت واحتج المخالف بان المعدوم لا اشارة اليه فلا حكم عليه وبانه لا يبق فرق بين المبدأ والمعاد لاعادة الوقت وبانه يتخلل العدم بين الشيء ونفسه . والجواب ان الاشارة العقلية كافية والفرق حاصل بان المبدأ واقع أولا والمعاد ثانيا وان كانا في زمان واحد وبهذا الاعتبار يجوز تخلل العدم بين الشيء ونفسه . وقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع الامة المعاد الجسماني وحمل الآيات والاحاديث الواردة في باب المعاد على التمثيل والتصوير للمعاد الروحاني أعني أحوال النفس في السعادة والشقاوة الخاد ومن يقول بتجرد النفس وبقائها فالحشر على رأيه ظاهر وليس تناسخا لكونه عودا الى أجزاء أصلية للبدن

الاول وان لم يكن الاول بعينه على ما يشعر به قوله تعالى (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها) واحتج المنكرون بامتناع اعادة المعدوم وقد عرفت أنه لا يتوقف عليها وبانه لو أكل انسان انسانا فلاجزاء الماء كولة ان أعيدت في بدن الآكل فلا يكون الماء كولا بعينه معادا أو في بدن الماء كولا فلا يكون الآكل بعينه معادا على انه يلزم في أكل الكافر المؤمن تنعيم الاجزاء العاصية أو تعذيب المطيعة . ورد بان المعاد هو الاجزاء الأصلية من ابتداء الخلق ولعل الله يحفظها من ان تصير جزءا أصليا لبدن آخر وأما الغرض فعلى تقدير لزومه يجوز أن يكون اتصال الاجزاء الى المستحق . ثم النصوص منها ما هي لاثبات نفس الاعادة وهو قوله تعالى (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده) وقوله تعالى (فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة) ومنها ما هي لازالة استبعاد احياء الزم (من يحيي العظام وهي رميم) (أنذمتنا وكنا ترابا) واختلفوا في أن الحشر إيجاد بعد الفناء كما يشعر به قوله تعالى (هو الاول والاخر) وقوله تعالى (كل شيء هالك الا وجهه) وقوله (كما بدأنا أول خلق نعيده)

والبدء من العدم أو جمع بعد التفرق كما يشعر به قوله تعالى
(رب أرني كيف تحيي الموتى) . (انى يحيى هذه الله بعد
موتها) . (وكذلك النشور) . (وكذلك تخرجون) ثم الجنة
والنار مخلوقتان الآن لقصة آدم وحواء مع ظواهر مثل
(أعدت) . (وأزلقت) . (وبرزت) قيل يمتنع خلقها في
أفلاك هذا العالم لامتناع الخرق والالتئام وفي عناصره لأنها
لا تسع جنة عرضها عرض السماء والأرض وفي عالم آخر لأنه
لا يحتاجه الى محدد الجهات يكون كروياً فيلزم الخلاء بين
العالمين ولا شتماله على عناصر لها أحياء طبيعية يلزم ان
يكون لعنصر واحد حيزان طبيعيان فيلزم الميل اليه وعنه *
ورد بمنع المقدمات الفلسفية على انه لا يمتنع كون العالمين في
محيط بهما ولا كون العناصر مختلفة الطبائع أو تميزها في
أحد العالمين غير طبيعي * فان قيل فيلزم هلاكهما لقوله
تعالى (كل شيء هالك الا وجهه) قلنا يحمل الهلاك على غير
الفناء ولو سلم فالفناء لحظة لا ينافي الدوام عرفاً * والأكثر
على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله
عالى (عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى) والنار تحت

الأرضين والحق التوقف .

﴿ فصل ﴾

سؤال القبر وعذابه وثوابه حق بالآيات والأحاديث
المتواترة المعنى (النار يعرضون عليها غدوا وعشيا) . (اغرقوا
فادخلوا ناراً) . (يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله)
(القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران) اذا
وضع الميت في قبره (الحديث وليس ببعيد ان يوسع القادر
المختار اللحد بحيث يمكن الجلوس فيه وان يبق من الأجزاء
الاصلية قدر ما يقوم به الحياة وان لا يشاهد الناظر ما يجري
على الميت وقوله تعالى (لا يذوقون فيها الموت الا موتة الاولى)
(وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) . (ربنا أمتنا
اثنتين وأحييتنا اثنتين) لا ينفي عذاب القبر لجواز أن لا يسمى
ما يعقبه موتاً أو اندرج في الموتة الاولى وان يسكت عن
بعض الأحياء خلفاء أمره أو لكونه معانين (وبالجملة) الذي
ثبت من الدين ان للميت نوع حياة قدر ما يتألم ويتلذذ به
وهل ذلك باعادة الروح أم لا فيه تردد * ثم جميع أحوال
القيامة من المحاسبة وأهوالها والصراط والميزان والحوض

وتفاصيل أحوال الجنة والنار أمور ممكنة أخبر بها الصادق فوجب التصديق بها ولا استبعاد في أن يسهل الله تعالى العبور على الصراط وإن كان أحد من السيف وأدق من الشعر وإن يوزن صحائف الأعمال أو تجعل أجساما نورانية أو ظلماتية فلا حاجة إلى تأويل الصراط بطريق الجنة والنار وبالدلة الواضحة وبالعبادات. والميزان بالعدل أو الإدراك.

﴿ فصل ﴾

الثواب فضل من الله والعقاب عدل منه ومعنى وجوبهما أنه وعد أو وعيد فلا يخلف الله وعده على خلاف في الوعيد ومعنى استحقاقهما ملائمة اضاقتهما إلى الطاعات والمعاصي في مجارى العقول والعادات لأنه لا واجب على الله ولأن الطاعات وإن كثرت لا تنفي بشكر بعض النعم ولأنهما لو استحقا لما سقطا عن عاش على الكفر ثم آمن أو على الإيمان ثم كفر * وقول المعتزلة أن عدم وجوبهما يفضي إلى التواني في الطاعات والاجترار على المعاصي وإن إيجاب المشاق بلا نفع يقابلها ظلم وبلا مضرة في تركها موجب لوجوب كل مافي فعله منفعة مردود بأن مجرد جواز الترك

غير قادح ومجرد الوقوع كاف في المقصود وإن الغرض لا ينحصر فيما ذكر.

﴿ فصل ﴾

لا خلاف في خلود من دخل الجنة ولا في خلود الكافر في النار سوى الكافر حكما كأطفال المشركين فهم خدم أهل الجنة * وقيل من علم الله فيه الإيمان في الجنة أو الكفر في النار * وأما من مات على الإيمان وترك التوبة عن كبيرة فعندهم يخلد في النار وعندنا لا بل يعفى عنه أو يخرج من النار بعد حين للنصوص الشاهدة بأنهم يخرجون من النار ويدخلون الجنة وليس قبل النار وفاقا ولأن ثواب المستحق وعدا وعقلا لا يتصور إلا بالخروج ولأن دوام عذاب من شرب جرعة خمر بعد ما واطب على الطاعات لو لم يكن ظلما فلا ظلم * فإن احتجوا بعمومات الوعيد بالخلود * قلنا يخص بالكفار أو بمتعمد السيئات بقيد الاستحلال أو بحمل الخلود على المكث الطويل أو نحو ذلك جمعا بين الأدلة * وقالوا لو خرج الفاسق لخرج الكافر لتناهيهما * قلنا لا نسلم عليه التناهي ولا صحة القياس في مقابلة النص ولا في الاعتقادات

ثم الجمهور منهم على ان الكبيرة الواحدة تحبط جميع الطاعات
مخالفة للنص والعقل والبعض على ان أيا من الطاعات
والمعاصي أربت أجرا أو وزرا أحبطت الاخرى محضا بأن
يسقط أقل ولا يسقط من الاكثر شيئا أو موازنة بأن
يسقط الأقل ويسقط ما يقابله من الاكثر * وتمسكوا بمثل
(حبطت أعمالهم) . (لا تبطلوا صدقاتكم) . (ان تحبط
أعمالكم) ولا يفيد المتنازع وهو بطلان حسنة كاملة بسيئة
سابقة أو لاحقة * وعورض بمثل (فمن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره) والزموا بأنه لا كبيرة يرى وزرها على أجر
معرفة الله فيجب ان يدروا بها جميع الكبائر .

❦ فصل ❦

يجوز العفو عن الكبائر بدون التوبة لان العقاب حقه
تعالى فله اسقاطه ويدل على الوقوع مثل (ويعفو عن
السيئات ويعفو عن كثير) . (ان الله يغفر الذنوب جميعا)
وعلى نفيه في الشرك (ان الله لا يغفر ان يشرك به) وفي
الاحاديث أيضا والتخصيص بالصغائر أو بما بعد التوبة أو
الحمل على تأخير العقوبات المستحقة مع كونه خلاف الظاهر

وصرح الاحاديث لا يصح في البعض * وقالت المعتزلة يمتنع
سمعا بالنصوص الواردة في وعيد الفساق فان الخلف
والكذب نقص لا يجوز على الله وعقلا بأنه اغراء على القبيح
ورد بأنهم داخلون في عمومات الوعد أيضا مع بطلان الخلف
فيه اجماعا وبأن مجرد احتمال العقوبة يكون زاجرا فكيف
مع الرجحان واذا جاز العفو عن الكبائر بدون التوبة فمع
الشفاعة أولى قال الله تعالى (استغفر لذنبك وللمؤمنين
والمؤمنات) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (ادخرت شفاعة
لاهل الكبائر من أمي) فمثل (لا يقبل منها شفاعة) (ولا
تنفعها شفاعة الشافعين) بعد تسليم عموم الازمان والاحوال
يخص بالكفار جمعا بين الادلة ثم لا خفاء في ورود الشرع
بالشفاعة فحملها المعتزلة على طلب المنافع ويلزمهم ان يكون
من سئل الله زيادة كرامة للنبي شافعا له وأما الحمل على
الصغيرة أو ما بعد التوبة فظاهر البطلان * ثم الكبيرة هي
التي تشعز بقله الاكثر بالدين أو التي خصت بالوعيد *
وقيل كل معصية فهي بالاضافة الى مادونها كبيرة والى ما فوقها
صغيرة * وقيل هي الشرك والقتل والقذف والزنا والفرار

من الزحف والسحر وأكل مال اليتيم والعقوق والاحاد في الحرم وقد يزداد الربا والسرقه وشرب الخمر.

* فصل *

التوبة في الشرع هي الندم عن المعصية لكونها معصية وقيل مع العزم على الترك في الاستقبال . وقالت المعتزلة اعتقاد أنه أساء وأنه لو أمكنه رد تلك المعصية لردها وهي واجبة سمعا لقوله تعالى (توبوا الى الله) وقالوا عقلا لما فيها من دفع الضرر وكذا ثبوت القبول ووجوبها على الفور حتى يأثم التارك مثلي حقه . ثم سقوط العقوبة عندنا بمحض الكرم وعند أكثرهم بنفس التوبة ولا يلزم تجديد لها كلما ذكر الذنب وتصح التوبة عن بعض الذنوب خاصة ويكفي الاجمال وان علم تفاصيل الذنوب وقد يتوقف تحققها على واجب آخر كرد المغصوب أو بدله وقد يلزم ذلك الواجب الآخر معها كحد الشرب وقضاء الصلاة وارشاد من أضله والاعتذار الى من آذاه ويجب الأمر بالواجب والنهي عن الحرام ويندب الأمر بالمندوب والنهي عن المكروه بشرط العلم بوجه المعروف والمنكر وتجوز التأخير وانتفاء المفسدة ولا يختص

بالوالي الا ما يفضي الى القتال ولا بالمجتهد الا ما يفتقر اليه وهو فرض كفاية يسقط بقيام البعض ولا دلالة لقوله تعالى (عليكم أنفسكم) على نفى الوجوب ولا اكراه في الدين منسوخ

* فصل *

الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع تصديق النبي فيما علم بحجته به بالضرورة والأكثر على انه لا بد من الاقرار باللسان وكثير من السلف على انه التصديق والاقرار والعمل ولا يخرج بترك العمل من الايمان خلافا للمعتزلة ولا يدخل في الكفر خلافا للخوارج * فان قيل كيف لا ينتفي الكل بانتفاء الجزء * قلنا المراد انه يطلق على أساس النجاة وعلى الكامل المنجى . والدليل على انه فعل القلب (كتب في قلوبهم الايمان) وقلبه مطمئن بالايمان (ولم تؤمن قلوبهم) . (ولما يدخل الايمان في قلوبهم) . وفي الحديث (اللهم ثبت قلبي على دينك) . (في قلبه مثقال حبة من خردل من الايمان) والاكتفاء بالكلمتين انما كان في حكم الدنيا من عصمة الدم والمال وحقيقة الايمان التصديق والاذعان والقبول المعبر عنه بالفارسية (بكر ويدن) ويقابله

الانكار والتكذيب لا مجرد العلم والمعرفة الحاصلة لبعض الكفار (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) . (ليعلمون انه الحق من ربهم) . (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) ويقابله حينئذ الجهالة والنكارة . وقد وقع في عبارة السلف مكان التصديق المعرفة والعلم والمراد العلم التصديقي ولم يطرأ على الايمان والتصديق نقل ولهذا كانوا يمثلون من غير توقف واستفسار وانما خص متعلقه بأمور مخصوصة ولهذا صح في جواب أخبرني عن الايمان (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) الحديث . فان قيل الايمان مأموره فيلزم ان يكون فعلا اختياريا والتصديق المقابل للتكذيب كيفية ومن أقسام العلم . قلنا ليس معنى كون المأمور به اختياريا ان يكون من مقولة الفعل البتة بل ان يصح تعلق القدرة به وكسبه بالاختيار وان كان هو في نفسه كيفية كالعلم والنظر أو غيرها كالقيام والقعود والتسخن والتبريد والصلاة والصوم فغاية الأمر انه يشترط كون التصديق حاصلًا بالاختيار ومباشرة الأسباب وأما انه معنى غير ما جعل في المنطق مقابلا للتصور وفسر (بكرويدن) فلا وعلى ما ذكر فليقين الخالي من

الاذعان كما للسوفسطائي ول بعض الكفار لا يكون تصديقا بل تصورا أو واسطة . واليقين المقارن للاذعان بلا كسب واختيار لا يكون ايمانا شرعا فيلزم ان يكون تصديق الملائكة بما ألقى اليهم والانبياء بما أوحى اليهم والصديقين بما سمعوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو وقع في قلوبهم عند مشاهدة المعجزة كله مكتسبا بالاختيار أو يكون بعد مكافئين بتحصيل ذلك بالاختيار . وربما يناقش في حصول اليقين بدون الاذعان وفي كون بعض الكفار موقنين بجميع ما جاء به النبي غير مصدقين وان كفرهم مبني على عدم التصديق به لاعلى عدم الاعتداد به بناء على ظهور أمارات الانكار من الآباء عن الاوامر وقبول الاحكام ونحو ذلك كمن صدق وسجد للصنم واذا قد ثبت ان الايمان اسم للتصديق ولا نقل وان المؤمن قد يؤمر وينهى كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا) وان العمل قد يعطف عليه مثل قوله (آمنوا وعملوا الصالحات) وقد ينفي عنه (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) وان الايمان شرط العبادة وان من صدق وأقر قبل ان يعمل مؤمن ظهران الاعمال غير

داخلة في حقيقة الايمان فما أطبق عليه كثير من السلف من
انه اسم للتصديق والاقرار والعمل أرادوا الايمان الكامل
كما قيل ان الاقرار ركن زائد لا يفوت الايمان بقوته. والمعتزلة
لا ينكرون اطلاق الايمان على مجرد التصديق بالامور
الخصوصية كما في الآيات المذكورة ولكنهم يدعون النقل
الى الاعمال لقوله تعالى (وذلك دين القيمة) وان الدين عند
الله الاسلام) والاسلام هو الايمان لما سيأتى ولقوله تعالى
(انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم) . (وما كان
الله ليضيع ايمانكم) قلنا يجوز ان يكون ذلك اشارة الى
الاخلاص والتدين وان يراد ان المعتبر دين الاسلام وان
يكون الاسلام غير الايمان وان يراد المؤمنون الكاملون
وان يكون الايمان مجازا في الصلاة أو يراد التصديق
بوجوبها وأما مثل (لا يزنى الزانى وهو مؤمن) فتعليظ ومثل
(وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) . (ومن الناس
من يقول آمنا بالله) بمعنى التصديق بالله وحده وباللسان
فقط والكفر بمثل سجدة الصنم والقاء المصحف في
القاذورات ليس لكونه اخلاقا بالعمل والا اقتصر على نفي

الايمان بل لان الشرع جعل بعض المعاصي امارا للتكذيب
فمرتكب الكبيرة عندنا مؤمن وعندهم ليس بمؤمن ولا
كافر لان له بعض أحكام المؤمن كعصمة الدم والمال وبعض
أحكام الكافر كعدم أهلية الامامة وعدم أهلية القضاء
والشهادة فجعلوا له منزلة بين المنزلتين واسما بين اسمين
وزعموا ان هذا أخذ بالمتفق عليه وهو الفسق وترك المختلف
فيه وهو الايمان والكفر * ورد بأنه ترك للمجتمع عليه وهو
عدم الوساطة . وعند الخوارج هو كافر تمسكا بظواهر
النصوص الواردة بكفر الفساق تغليظا والناطقة بانحصار
العذاب على الكفار تهويلا ونحو ذلك وقيل هو منافق لان
عصيانه دليل كذبه في دعوي تصديقه . ورد بالمنع واما جعل
مثل الكذب من علامات النفاق فهويل * (فصل) الاجماع
على ان كل مؤمن مسلم وبالعكس وان حكمهما واحد لان
مرجعهما الى القبول والاذعان ولكن لتغاير مفهومهما
قد يتعاطفان مثل (ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين
والمؤمنات) . (فما زادهم الا ايمانا وتسليما) ولاطلاق الاسلام
على الاستسلام والانقياد الظاهر قد ثبت مع نفي الايمان كقوله

(قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا) ولكون السؤال عن متعلق
 الايمان وعن شرائع الاسلام ورد في الحديث « الايمان ان
 تؤمن بالله الخ » والاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله الخ *
 والجمهور على ان الايمان لا يزيد ولا ينقص لما انه التصديق البالغ
 حد اليقين وانما يتفاوت اذا جعل اسما للطاعات * ورد بأن
 اليقين أيضا يتفاوت قوة وضعفا وبأن ايمان آحاد الأمة
 لا يساوي ايمان الأنبياء قطعاً وان ظاهر الكتاب والسنة قبول
 الزيادة والنقصان (واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا).
 (ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين آمنوا ايمانا) وفي
 الحديث ان الايمان يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى
 يدخل صاحبه النار والحمل على الزيادة بحسب الدوام والثبات
 والاعداد أو بحسب زيادة المؤمن به عند ملاحظة التفاصيل أو
 زيادة الآثار والأنوار تكلف * ثم كثير من الصحابة والمجاهدين
 على صحة الاستثناء في الايمان بأن يقال أنا مؤمن ان شاء الله
 تعالى تأدياً أو تبركاً أو تردداً فيما هو آية النجاة أعني ايمان
 الموافقة والعبرة بالموافاة بمعنى انه المنجي وان كان الناجز ايمانا
 ثابتاً وكذا الكفر والسعادة والشقاوة والأكثر على

منعه لا يهاهم الشك في الناجز * فصل * الجمهور على صحة
 ايمان المقلد لصدق التعريف عليه وعدم الدليل على اشتراط
 الدليل والقياس على ايمان اليأس فاسد لأن العلة كونه ايمان دفع
 عذاب ولأنه لم يبق للعبد قدرة التصرف في نفسه والاستمتاع
 بها وأما المانعون فالمعتزلة يشترطون في كل مسألة التمكن من
 اقامة الحجة ودفع الشبهة والشيخ ابتداء الاعتقاد على دليل في
 الجملة والى هذا رجع المتأخرون من المعتزلة حيث قالوا الخلاف
 فيمن نشأ في شاهر جبل ولم يتفكر فأخبره انسان بما يجب عليه
 اعتقاده فصدقه وأما من نشأ في دار الاسلام ولو في الصحاري
 وتواتر عنده حال النبي فمن أهل النظر وقال بعضهم ان وجوب
 النظر انما هو في حق البعض . وأما العاجزون كالعوام فلا
 يكلفون الا تقليد الحق أو سماع أوائل الدلائل فان فهموا
 كفاهم وهم أصحاب الجمل والا فلا يكلفون قالوا وليس
 الخلاف في اجراء أحكام الاسلام بل في انه هل يعاقب
 عقوبة الكافر والكفر عدم الايمان عما من شأنه وان خلا
 عن تكذيب وانكار ومن فسر بالجدد بالله أراد الجهل بما
 علم قطعاً انه من أحكامه اجمالاً وتفصيلاً * والتكفير ببعض

الافعال مع بقاء كمال التصديق ان سلم فبني على ان الشارع جعل بعض المحظورات علامة التكذيب وكذا بعض التأويلات في الأصول * والكافر ان أظهر الايمان خص بانهم المنافق وان سبق اسلامه فبالمرتد وان آل اعتقاده الى تعدد الاله فبالشرك . وان تدين ببعض الكتب السماوية فبالكتابي وان اعتقد استناد الحوادث الى الزمان فبالدهري وان نفى الصانع فبالمعطل وان أظهر شعائر الاسلام وأبطن عقائده ككفر وفاقا فبالزنديق * والجمهور على ان من كان مخالف الحق من أهل القبلة ليس بكافر مالم ينكر شيئا من ضروريات الدين لان النبي ومن بعده لم يفتشوا عن العقائد والسكوت عن الاصول التي هي من ضروريات الدين انما كان لشهرتها ولظهور ادلتها * والمعتزلة يكفرون بأكثر العقائد المخصوصة بأهل السنة والجماعة ولذا قال الاستاذ تكفر من كفرنا * والفسق هو الخروج من طاعة الله بارتكاب الكبيرة أو الاصرار على الصغيرة والبدعة مخالفة أهل الحق في العقيدة وحكمها والبغض والاهانة ومنهم من جعل المخالفة في بعض الفروع منها ومنهم من زاد كل أمر لم يكن

في عهد الصحابة ومن هاهنا جاز كون بعض البدعة حسنة * (فصل) * الامامة رياسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم * ثم نصب الامام واجب على الخلق سمعا عندنا للاجماع ولكونه مقدمة ماوجب من اقامة الحدود من منافع لا تحصى وعقلا عند بعض المعتزلة لما فيه من دفع الضرر * ورد بأن هذا القدر لا يوجب استحقاق تاركة الذم والعقاب وعلى الله عند الشيعة لكونه لطفا محضا محصلا للمعرفة مقربا الى الطاعة * ورد بأنه لا وجوب على الله وبأنه يتضمن مفساد وان قلت على انه لو سلم فكمال اللطف اظهره فلم يجب اذلو وجب لاظهره وقول الخوارج انه لا يجب أصلا لما فيه من اثار الفتنة فاسد لقيام الدليل ولان فتنة عدمه أشد ويشترط فيه التكليف والحرية والذكورة والعدالة وزاد الجمهور الشجاعة والاجتهاد واصابة الرأي لظهور الاحتياج اليها وكونه قرشيا لقوله عليه السلام (الائمة من قريش الا قدموا قريشا) ولان لشرف النسب أثر في الآراء وخالفت الخوارج وأكثر المعتزلة لقوله عليه الصلاة والسلام (أطيعوا ولو أمر عليكم عبد

حبشي أجدع) وعند الاضطراب يكفي ذو شوكة نصب أو استولى * واشترط الشيعة كونه هاشميا بل علويا وأفضل أهل زمانه لقبح تقديم المفضول . ورد بالمنع اذ ربما يكون المفضول أصلاح وان يكون معصوما قياسا على النبوة ولكونه واجب الطاعة ولان المعصية ظلم وعهد الامامة لا يناله الظالمون ولانه لو عصى لاقتصر الى امام آخر وتسلسل ولكن ناقضا للشرع وقد شرع حافظا له . ورد بمنع الجامع وبأنه انما يجب فيما لا يخالف الشرع وعند المخالفة يرجع الى الأدلة والاجتهاد وبأن عدم العصمة لا يوجب المعصية فضلا عن الظلم وبأن وجوبه شرعي لا عقلي وبأنه ليس حافظا له بذاته . ثم الجمهور على ثبوت الامامة وانعقادها باختيار أهل الحل والعقد اذ قد اشتغل الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد قتل عثمان بالبيعة والاختيار من غير نكير وخالف الشيعة لانه قد يخفى على أهل البيعة بعض الشروط كالعصمة والافضلية ومعرفة الدين كله ولانه ليس اليهم تولية مثل القضاء والاحتساب ولان فيه اثار الفتنة ولان من اختاروه يكون خليفة منهم لامن الله ورسوله . وأجيب

بمنع الاشراف ومنع الخفاء بمعنى عدم الظن وبأنه لو سلم عدم تفويض مثل القضاء فلوجود الامام وبأنه لا فتنة عند الاذعان للحق واعتبار الترجيح ولو سلم ففتنة عدم الامام أشد وبأن من اختاروه خليفة الله ورسوله بدليل الشرع وفيه اكمل للدين واستخلاف وتوصية من النبي فلا يرد (اليوم اكملت لكم دينكم) وانه كان يستخلف ويوصي البتة . واما ادعائهم النص الجلي على علي فقدح على أكبر الصحابة بالجهل والعناد والفساد بل في علي اذ لم يقم بالامر ولم يحتاج بالنص بل قدح في الكتاب حيث اثني عليهم وجعلهم خير أمة ألا يرى أن عليا قبل الشورى وقال لطلحة ان أردت بايعتك وعاون أبا بكر وعمر وأشار اليهما بالاصلاح وصلى معهما الجمع والاعياد وان كثيرا من عظماء أهل البيت أنكروا النص الجلي وان العباس قال لعل امدد يدك لا بايعتك * **فصل** * الامام بعد رسول الله أبو بكر لاجماع أهل الحل والعقد قد ثبت انقياد علي وتسميته اياه خليفة والثناء عليه حيا وميتا والاعتذار عن التأخر ولأن الكل اتفقوا على امامة أبي بكر أو علي أو العباس ثم انهم لم ينازعاه

فيه فتعين وقد يتسك بقوله تعالى (ستدعون الى قوم أولى بأمن شديد) والداعي اما أبو بكر أو عمر باتفاق المفسرين وبقوله صلى الله عليه وسلم (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر والخلافة بعدى ثلاثون سنة) وبانه صلى الله عليه وسلم استخلفه في الصلاة ولم يعزله ولذا قال عليّ قدمك رسول الله لا امر ديننا أفلا تقدمك لا امر دينانا . وقالت الشيعة على لا تنفء العصمة والافضلية والنص في غيره ورد بالمنع ولقوله تعالى (انما وليكم الله ورسوله) والمراد بالولي المتصرف في الامر اذ ولاية النصرة تعم الجميع . وأجيب بان سوق الآية لولاية المحبة والنصرة واما وصف المؤمنين فلممدح وللزيادة الشرف وهم راكعون للعطف لا كصلاة اليهود أو خاضعون على ان الحصر لنفي التنازع ولم تكن الامامة حينئذ كذلك وحمل صيغة الجمع على الواحد بعيد وولاية التصرف بالفعل لم يكن لعليّ حينئذ وفي المال لا يستقيم في الله تعالى ورسوله ولما تواتر من قوله (من كنت مولاه فعليّ مولاه) أنت مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي لان المراد بالمولى المتصرف في الامر اذ لصحة

ولا فائدة لغيره ومنزلة هرون عامة فبقيت في الخلافة ورد بانه لا تواتر في عليّ ولا عبرة بالآحاد في مقابلة الاجماع بل لصحة له ولو سلم فلا حصر فيه ويبطلهما عدم الاحتجاج بهما عند الاحتياج . وبهذا يندفع (ساموا عليه بامرة المؤمنين والضمير لعليّ) أنت الخليفة من بعدي * انه امام المتقين * هذا خليفتي عليكم * أنت أخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني (بكسر الدال وقد يحتج بان غيره لا يصلح لظلمهم . بسبق كفرهم وفساده بين وبطاعن مفصلة في حق كل من الثلاثة . ورد بان بعضها اقراء وبعضها غير قادح وللبعض تأويلات . ثم عمر لتفويض أبي بكر الامر اليه واجماع الامة عليه ثم عثمان لان عمر جعل الامر شورى بين ستة ووقع الاتفاق على عثمان ثم عليّ لاجماع اهل الحل والعقد على مبايعته ثم آل الامر الى الحسن وبعد ستة أشهر من بيعته سلم الامر لمعاوية تسكيناً للفتنة فانقلبت الامامة الى الملك والسلطنة . والافضلية بترتيب الخلافة أما اجمالا فلان اتفاق أكثر العلماء على ذلك يشعر بوجود دليل لهم عليه وأما تفصيلا فللقوله تعالى (وسيجنبها الاثني الذي يوئى ماله يتركه) وهو

أبو بكر ولقوله صلى الله عليه وسلم (ما طلعت الشمس ولا
غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبي بكر)
وقوله (خيرا متي أبو بكر ثم عمر ولو كان بعدى نبي لكان
عمر) وقوله عثمان أخي ورفيقي في الجنة (ويعضد ذلك ما تواتر
من آثارهم واخبارهم ومسايعهم في الاسلام وقالت الشيعة
الأفضل على وقوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجرا الا
المودة في القربى) وجبريل وصالح المؤمنين) وقوله عليه
الصلاة والسلام (من أراد أن ينظر الى آدم الحديث)
ولحديث الطير ولانه ازهدوا علم . وأجيب بعد التسليم بأن
الكلام في الاكرم عند الله . وأما بعدهم فقد ثبت ان
فاطمة سيدة نساء العالمين وان الحسن والحسين سيدا شباب
أهل الجنة وان العشرة الذين منهم الائمة الاربعة وطلحة
وزبير وعبد الرحمن وسعد وسعيد وأبو عبيدة مبشرون
بالجنة . ثم الفضل للعلم والتقوى . والحق تعظيم جميع الصحابة
والكف عن الطعن فيهم سيما المهاجرين والانصار لما ورد
في الكتاب والسنة من الثناء عليهم ولقوله (الله الله في
أصحابي لا تسبوا أصحابي) خير القرون قرني) وتوقف على

عن بيعة أبي بكر لحيرته وحزنه وعن نصرة عثمان لعدم رضاه
وعن قبول بيعته لاعظام الحادثة وعن قتال القتلة لشوكتهم
أولانه رأى عدم مؤاخذه البغاة لما اتلفوا من المال والدم
وتوقف جماعة عن الخروج معه الى الحروب كان لاجتهاد
أو لعدم الزام منه لالتزاع في امامته والمصيب في حرب الجمل
وحرب صفين وحرب الخوارج على . والمخالفون بغاة
لا كفرة ولا فسقة لما لهم من الشبهة ولهذا نهى على عن لعن
أهل الشام * خاتمة * وقد وردت أحاديث صحيحة في ظهور
امام من ولد فاطمة وفي نزول عيسى وفي خروج الدجال
وغير ذلك من الاشارات كدابة الارض ويأجوج ومأجوج
وطلوع الشمس من مغربها والخسفات الثلاثة وقلة العلم
والامانة وكثرة الفسق والخيانة ورياسة الفساق والارذال .
ويشبهه أن يكون هذا عند قرب الساعة فلا ينافي خيرية
آخر الامة على ما قال صلى الله عليه وسلم (مثل أمتي مثل
المطر لا يدري أوله خير أم آخره رزقنا الله خير الآخرة
والاولى ووفقنا للعلم بما يحب ويرضي انه خير موفق ومعين
والحمد لله رب العالمين *

فهرست تهذيب المنطق والكلام

صحيفة	صحيفة
٣ خطبة الكتاب	الموجود والمقولات العشرة
٤ القسم الاول في المنطق وفيه	٥٦ الباب الرابع في الجواهر وفيه
أربعة فصول	فصول المشتتة على بيان
٧ المقصد الثاني في التصديقات	الجسم والجزء واجتماع العناصر
٩ فصل في التناقض	على اختلاف المذاهب فيها
١١ فصل في القياس	٧١ مقالة في المجردات وفيه بحثان
١٣ فصل في الاستقراء	٧٧ الباب الخامس في الالهيات
فصل القياس اما برهاني الخ	٧٧ فصل في الذات
١٥ القسم الثاني في الكلام وفيه	٧٧ فصل في التنزيهات
ستة أبواب	٨٠ فصل في صفات الوجودية
١٥ الباب الأول في المقدمة	٨٥ فصل في أحواله
١٧ الباب الثاني في الأمور العامة	٨٨ فصل في أفعاله
٢٠ فصل ماهية الشيء ما به يجاب	٩٦ فصل في تغير الاسم والمسمى
٢٢ فصل في التعيين	٩٧ الباب السادس في السمعيات
٢٧ فصل في القدم	وفيها ثلاثة عشر فصلا
٣١ فصل في العلة والمعلول	١٢٧ خاتمة في ظهور امام من ولد
٣٥ الباب الثالث في الأعراض	فاطمة الخ
وفيها فصول المشتتة على بيان	تمت

229

D 67